

الفصل والوصل بين عبدالقاهر والسكاكي

Conjugation and disjoin according to Abdulqahir and Al-Sakkaky

Abdullah S. Saleem

Assistant Lecturer

Nashat A. Mahmood

professor

Erbil - Salahaddin

University- College of

language- Department

Arabic Language

عبدالله سعدالله سليم

مدرس مساعد

د. نشأت علي محمود

أستاذ

أربيل - جامعة صلاح الدين - كلية

اللغات - قسم اللغة العربية

abdullahsalim547@gmail.com

Drnashat2006@gmail.com

تاريخ القبول

٢٠٢٢/١١/١٦

تاريخ الاستلام

٢٠٢٢/١٠/٢٦

الكلمات المفتاحية: الفصل والوصل، الربط، الجهة الجامعة، المناسبة، العطف

Keywords: disjoin, Conjugation, connection, consistency, Conjuncion

المخلص

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على من اصطفى أما بعد:

فإنّ العلم بالجمل ومواقع التراكيب وما يجب أن يصنع بها من العطف أو الاستئناف وإيقاع حروف العطف في مواقعها أو ترك العطف؛ من القضايا الجديرة بالاهتمام والعناية، على الرغم من وعورة مسالكها وصعوبة مسائلها، فقضية الفصل والوصل من أهمّ قضايا علم البلاغة، وقد بحثت في اللسانيات الحديثة في نظرية علم لغة النص، بل مَعَد هذه النظرية قائم على الفصل والوصل شكلاً ومضموناً، فعُني بها العلماء منذ البدايات الأولى لنشأة علم البلاغة؛ كما عني بها علماء إعجاز القرآن، وقد صرّحوا بجلالة قدر هذا الباب وصعوبة مسلكه وعظم فائدته، ومع تتابع البحث فيه فقد كان لَعلمين من أعلام البلاغة القصب سبق في توسيع مباحثه وبيان وظائفه، وهما عبدالقاهر الجرجاني والسكاكي، فاقتضى البحث أن نبين هذا الموضوع ضمن مسار التفكير البلاغي عندهما تقريباً لفهم هذا الباب، فإنّ من استوعب الفصل والوصل في مباحث عبدالقاهر الجرجاني والسكاكي سهل عليه الباب.

فجاء هذا البحث بعنوان (الفصل والوصل عند عبدالقاهر والسكاكي) وتضمّن تمهيدا تناول فيه تعريفاً بمفهوم الفصل والوصل وذكر مقولات السابقين وتعريفاتهم لهذا الفن البلاغي، وبعد ذلك بحث أبرز الموضوعات الموصولة بالفصل والوصل، من العطف وأدواته وفائدته ومواقع إيجابه وسلبه، ثم أجرى مقارنة في أهم ما بحثه عبدالقاهر والسكاكي في هذا الباب،

وبيان وجوه التوافق والخلاف بينهما من حيث المفهوم ومن حيث المنهج، فضمن أربعة محاور، فجاء المحور الأول للبحث عن الفصل والوصل مفهومه وأهميته عند عبدالقاهر الجرجاني والسكاكي، والمحور الثاني بحث مخالقات السكاكي لعبدالقاهر في المنهج والأداة، وفي المحور الثالث تطرق البحث إلى مخالقات السكاكي لعبدالقاهر في التوابع، أما المحور الرابع فتضمن أبرز قضايا الفصل والوصل عند عبدالقاهر والسكاكي، مع ذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

Abstract

Knowing the sentences, the locations of the structures, and what must be done with them in terms of conjugation, continuation in their positions, or disjoining is one of the issues worthy of attention and care, despite the ruggedness of its paths and the difficulty of its issues.

The issue of conjugation and disjoin is one of the most important issues of lingual rhetoric, and It was the subject of researches in modern linguistics in the theory of text linguistics; rather, the complexity of this theory is based on conjugation and disjoin both in terms of form and content. As such, scientists have been concerned with it since the early beginnings of the emergence of rhetoric; also the scholars of the inimitability of the Qur'an dealt with it, they highlighted the importance of this subject, the difficulty of its path, and the greatness of its benefit. And with the succession of the research in this field, two of the masters of rhetoric, Al-Sakakky and Abdulqaher Al-Jurjani, were the first to expand its topics and explain its functions. So this research required that we clarify this topic within the course of their rhetorical thinking to facilitate the understanding of this topic, because whoever understands the conjugation and disjoin in the investigations of Abdul Qaher Al-Jurjani and Al-Sakaki, it will be easier to understand the topic.

This research came under the title (Conjugation and Disjoin according to Abdel-Qaher and Al-Sakaki) and included a preface in which it dealt with a definition of the concept of disjoin and connecting and mentioning the quotes of former researchers and their definitions of this rhetorical art.

After that, the paper discussed the most prominent topics related to conjugating and disjoining, such as conjunction, its tools, its usefulness, its positive and negative aspects.

Then it made a comparison in the most important topics discussed by Abdul-Qaher and Al-Sakaki about this topic, and clarifying the aspects of compatibility and disagreement between them in terms of concept and method within four axes;

The first axis came to the search for conjugation and disjoins its concept and importance, according to Abdel-Qaher Al-Jurjani and Al-Sakaki.

The second axis is a discussion of the disagreements of Al-Sakaki with Abdel-Qaher in the curriculum and methodology.

In the third axis, the research dealt with the disagreements of Al-Sakaki with Abdel-Qaher in the subordinates, while the fourth axis included the most prominent issues of conjugation and disjoin according to Abdel-Qaher and Al-Sakaki, with mentioning the most important findings of the research.

المقدمة

يشكّل موضوع الفصل والوصل محورا رئيسا من محاور البحث اللغوي، ولم تنل موضوعاته ثمرة في الدرس اللغوي والنقدي والبلاغي، ثم إنّ الدراسات اللسانية الحديثة استثمرت مباحث الفصل والوصل ووظفتها في مسائلها، بل يمكن القول إنّ الوحدة الذاتية التي تجمع مفاهيم علم لغة النص قائمة على الفصل والوصل، لأهمية هذا المبحث في الربط النصي شكلاً ومضموناً، كما لا يمكن تجاوز هذا المبحث في قضية انسجام الخطاب وتلاءمه، فإنّ قضية تتابع الجمل وتعالقها في الخطاب قائمة على هذا المبحث وفق المعايير النحوية والبلاغية، ولهذا عدّ الفصل والوصل ركنا من أركان النظم وبلاغة الخطاب، فلا يمكن إنجاز خطاب صحيح من غير استيعاب قضايا الفصل والوصل، لقيامه بوظائف بلاغية متنوعة مثل تكثير الدلالة وتقويتها، وتحقيق التماسك للخطاب وانسجامه المعنوي، من خلال الاستعانة بأدوات الربط ولاسيما أداة الربط (الواو) التي هي أساس هذا الباب ومبناه؛ ذلك أنّ سائر حروف العطف لا إشكال فيها حين تدرج في الجمل توظيفا واستعمالا، لدلالاتها على معنى التشريك وزيادة، أما الواو فلا تفيد غير الجمع والإشراك، فوجب البحث في مجاري استعمالها، كما لزم منها متابعة المحل الإعرابي، أو مراعاة الجهات والمناسبات بين طرفي العطف حين يكون بالواو خاصة.

ولا نجد بحثاً في البلاغة العربية قد جهد لاستيعاب مسائل الفصل والوصل مثل الذي نجده عند عبدالقاهر الجرجاني والسكاكي، اللذين حاولا بحث جلّ قضايا الفصل والوصل في مسارين مختلفين من حيث المنهج والتوظيف البلاغي، فسعى هذا البحث لبيان التفكير البلاغي عند هذين العلمين في قضايا الفصل والوصل، ولاسيما أنّ كلّ ما كتب بعدهما في هذا الموضوع لم يتجاوز مباحثهما إجمالاً، وأفضل طريقة لبيان الفكر البلاغي عند عبدالقاهر والسكاكي في هذا المبحث البلاغي هي سلوك المقارنة بين إنجازيهما في هذا الموضوع ومعرفة مخالقات السكاكي لعبدالقاهر من حيث المفهوم والمنهج والوظيفة والتحليل، فإنّ معرفة المخالقات في هذه المسائل يقتضي وضوح الموافقات فيها، ولا بدّ قبل الشروع في المخالقات من بيان مفهوم الفصل والوصل لغة واصطلاحاً، فإنّ فهم الأحكام البلاغية في هذا الموضوع متقرّع من وضوح المفهوم لغة واصطلاحاً .

المحور الأول

الفصل والوصل مفهومه وأهميته بين عبدالقاهر الجرجاني والسكاكي

يعد مبحث الفصل والوصل من المباحث المفصلية في الدرس البلاغي القديم، وكذلك في اللسانيات الحديثة، إذ لا يمكن تصور البلاغة أو استقراء مباحثها من غير رعاية هذا الباب، وبما أنّ البلاغة تبحث في الخصائص التعبيرية والسمات الأسلوبية للخطاب، فإنّ الخطاب نفسه قائمٌ على جمل موصولة تارة، وأخرى مفصولة تارة أخرى وفق تجاذبات دلالية، والبلاغة بوصفها منظومة لغوية قائمة على المتواليات الجمالية "إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كالكلىء بلا نظام... ومن حلية البلاغة المعرفة بمواضع الفصل والوصل"^(١).

لذلك شغل هذا العلم مجالاً وافراً من مقولات العلماء، حتى عدّه بعضهم حدّاً من حدود البلاغة، فقد سئل الفارسي عن البلاغة فحصرها في "معرفة الفصل من الوصل"^(٢)، وهو من أدقّ أبواب البلاغة، ولا يحيط به علما إلا من أوتي فهما وذوقاً بأسرار البلاغة، فلا يختلف اثنان ما لهاتين الثنائيتين من خصائص أسلوبية، لأنّ معرفة المتكلم بمقاطع الكلام، وبديائته ونهاياته، تقوي من تعالق المعاني وارتباطها، فقد تتبّه عبدالقاهر لهذا الباب وأثره في بناء الخطاب وقال: "واعلم أنّه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه إنه خفيّ غامض، ودقيق صعب؛ إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدقّ وأصعب، وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف: (إن الكلام قد استؤنف وقطع عمّا قبله)، لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك، ولقد غفلوا غفلة شديدة"^(٣)، وقد اكتسب هذا العلم الفضل والمزية "لغموضه ودقّة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد، إلا كمل لسائر معاني البلاغة"^(٤)، بل جعل عبدالقاهر فهم هذا العلم وتحصيل تمام الصواب فيه محصوراً في الأعراب الخالص، أو في الذين طبعوا على البلاغة، وأوتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام، وقد حصر هذا الأمر في أفراد لصعوبته ودقّة مسلكه^(٥).

أما السكاكي فقد وصف هذا الباب بأوصاف تدلّ على قوة هذا الموضوع وعمقه وصعوبة إنجازه في الكلام، فالعلم بالفصل والوصل عنده هو محك البلاغة، ولا يميز مواطنه إلا من أوتي معرفةً بالبلاغة، وهو ميدان يتسابق فيه أرباب البلاغة، فهو مضمار النظر ومتفاضل

(١) كتاب الصناعتين: ٤٣٨ .

(٢) البيان والتبيين: ٩١ / ١ .

(٣) دلائل الإعجاز تح هندايوي: ١٥٤ .

(٤) المصدر نفسه: ١٤٨ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٨ .

الأنظار، وهذا العلم عنده هو ميزان يعرف به لمن حصله قدر فهمه في البلاغة وبه يُسبَر عمق فكره وخاطره، وبه نتعرف على منجم صوابه وخطئه في الكلام، فليس الكلام نتاج جمل متتابعة من غير معرفة بموقع وصلها بحرف العطف أو فصلها عن سابقتها، ولا تظهر بلاغة الكلام ولا يزول الصداً فيه فتتجلى بلاغته وتتضح أسراره إلا بمعرفة مواضعه، وأن المتكلم حين يطبق في الكلام الفصل والوصل، فسيشهد له البلغاء بالقدح المعلى فيها، لما اكتسبه من البلاغة إذ صار له اليد الطولى فيها^(١). وتابعهما علماء البلاغة في بيان أهمية هذا المبحث البلاغي، فقد بين القزويني بأنه "فنّ عظيم الخطر... ولا يحيط علمًا بكنهه، إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعاً سليماً، ورزق في إدراك أسراره نوقاً صحيحاً... وأن أحداً لا يكمل فيه إلا كمل في سائر فنونها، فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه في البيان"^(٢). وتابعه العلوي في بيان أهميته، ورأى أنّ هذا الباب له فضل على سائر أبواب البلاغة، وهو علم "دقيق المجرى، لطيف المغزى، جليل المقدار، كثير الفوائد، غزير الأسرار... وقاعدته العظمى حروف العطف"^(٣).

و(الفصل والوصل) بوصفه مظهراً لغوياً ارتبط فيه النحو بالبلاغة ارتباطاً تعلق وثاقه بالعالم الجليل عبدالقاهر الجرجاني، وإليه يرجع فضل السبق في استقراء مسائل (الفصل والوصل) وتفصيل مباحثه، فجمع كل ما له صلة بالباب، وبيّن له القيمة البلاغية طبقاً للضوابط النحوية، لكونه من أهم أركان نظرية النظم^(٤)، وذات إمكانات أسلوبية يعتمد الأنساق الترابضية، ويساهم في اتساق النص، ويتجاوز الإجراءات التركيبية إلى توافقات بلاغية موصولة بالمقام.

ومن يستقري أصول الفصل والوصل عند القدماء يجد أنّ ما قدّمه عبدالقاهر الجرجاني كان بمنزلة الأساس الذي اعتمد عليه العلماء لاحقاً، فقدّم "بحثاً منظماً يقوم على التقسيم والتعليل، وربطه بباب العطف بعد أن ربط البلاغة بمعاني النحو"^(٥). حيث جعل طرق البحث فيه ممهدة، فلم يضمن بشاهد أو تحليل أو تعليل، وبذل فيه عصاره إمكاناته اللغوية، لتنظيراً وتحليلاً.

(١) ينظر: مفتاح العلوم تح هنداوي: ٣٥٧.

(٢) الإيضاح: ٩٧/٣.

(٣) الطراز: ٢٠/٢.

(٤) ينظر: نهاية الإيجاز: ١٩٧ : ونهاية الأرب: ٧٠/٧.

(٥) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية: ١٢٩-١٣٠.

ويمكن إيجاز الجهد البلاغي عند عبدالقاهر الجرجاني في بيان مفهوم الفصل والوصل

فيما يأتي:

١- إيضاح المفهوم بالشرح والبيان:

سعى عبدالقاهر لبيان مفهوم الوصل والفصل، لكن حديثه لم يتضمن تعريفاً ولا تحديداً اصطلاحياً قائماً على الجنس والفصل، كما هو معتاد في الحدود النحوية والبلاغية والمنطقية، وإنما تناول ذلك في معرض الشرح والتوضيح، فالفصل والوصل عنده قائم على العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أخرى^(١).

٢- مرجعية الفصل والوصل في البلاغة العربية إلى المفهوم النحوي للتوابع:

رأى عبدالقاهر أن معرفة الفصل والوصل ترجع إلى ما أثبتته النحاة في باب التوابع، وأن ما ينطبق على المفردات ينطبق على الجمل في مرحلة تالية، ولذلك قال: "اعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرّف حالها"^(٢)، فقضية الفصل والوصل لا تفهم تماماً إلا بعد استيعاب ضوابط العطف ومعرفة وظيفته في المفردات؛ لأن عطف الجمل فرع لعطف المفردات، والفرع لا يفهم من غير ضبط الأصل الذي بني عليه الفرع.

٣- الإيجاز في ضبط معاهد الفصل والوصل:

يرجع طريق فهم الفصل والوصل عند عبدالقاهر إلى فهم نوعي العطف في الصناعة النحوية، فالعطف نوعان: عطف مفرد على مفرد. وعطف جملة على جملة. فالأول يقتضي التشريك في الحكم، وأما الثاني فإذا كانت الجملة في قوة المفرد، وللمعطوف عليها موضع من الإعراب، كان عطف الثانية عليها جارياً مجزئاً عطف المفرد على المفرد، وكان وجه الحاجة إلى (الواو) ظاهراً، والإشراك بها في الحكم موجوداً، نحو: (مررت برجل خَلْفَهُ حَسَنٌ وَخَلْفَهُ قَبِيحٌ)، فتشارك الجملة الثانية في حكم الجملة الأولى، كونها في موضع جرّ صفة للنكرة^(٣). ذلك أنّ العطف قد يكون بحرف يفيد التشريك لا غير، كـ(الواو) وهو أمّ الباب، وأنه لا يتوسع في غيره من حروف العطف ما يتوسع فيه^(٤)، وقد يكون بحروف تفيد التشريك وزيادة، مثل

(١) دلائل الإعجاز: تح هنداوي: ١٤٨ .

(٢) المصدر نفسه: ١٤٨ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٨-١٤٩ : ونهاية الإيجاز: ١٩٧ : وعلوم البلاغة للمراغي:

١٦٤ .

(٤) ينظر: المستوفى في النحو: ٢ / ٢٨ .

سائر حروف العطف، إذ تفيد مع التشريك الترتيب من غير التراخي مثل (الفاء)، ومع التراخي مثل (ثم)، وتفيد التردد مثل (أو)^(١)، أما إذا لم يكن للجملة الأولى محل للإعراب فينبغي معرفة المطلوب من العطف والمغزى منه^(٢)، لأنه في هذه الحالة يشكل أمره ويبعد تعاطيه .

٤- قواعد الوصل في الكلام:

يقوم الوصل في الكلام على قضية كلية هي قضية توسيط (الواو) بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي قضية قد (أشكّل) أمرها عند البلاغيين كما اصطلح عليه عبدالقاهر، فسعى إلى جلاء القضية بوضع قواعد كلية يمكن عن طريق معرفتها فهم بلاغة هذا الباب، بل لا يمكن إنتاج نص مترابط بليغ إلا بمعرفة هذه القواعد الثلاث، ولهذا بالإمكان أن نعدّ هذه القواعد أصولاً كلية لفهم باب طريقة الوصل في الكلام ، وهذه القواعد الكلية هي^(٣):

أ/ معرفة الموضع الصالح للعطف من حيث الوضع اللغوي .

ب/ معرفة الفائدة من العطف، فلكل أداة فائدة خاصة تزيد على فائدة معنى العطف العام .

ج/ معرفة وجه كون العطف مقبولاً حسب قواعد النحو وضوابطه لا مردوداً .

أما السكاكي فقد جعل الفصل والوصل عبارة عن ترك حرف العطف أو ذكره على جهة من جهات العلاقة بين الجملتين من حيث الاتحاد بينهما أو التباين أو بين الاتحاد والتباين، ولا نرى أنّ السكاكي وضع تعريفاً للفصل والوصل، لأنّ ما ذكره من ترك العاطف أو ذكره، قد جاء بعد كلام مهّد به لفهم الفصل والوصل، فالسكاكي سلك مسلك عبدالقاهر في بيان مفهوم الفصل والوصل عن طريق التعريف الشرحي، ويمكن إيضاح نظرة السكاكي لمفهوم الفصل والوصل بما يأتي:

١- العلاقة بين الجملتين:

يصعب استيعاب الفصل والوصل من غير معرفة أنّ علاقة الجملتين المتتاليتين محصورة بين أن تكون الثانية متّحدة في المعنى مع التي سبقها، أو مباينة لها في المعنى، أو بين بين، بمعنى أنها متوسطة فلا نحكم عليها أنها متّحدة، ولا نحكم عليها أنها مباينة، ومنقطعة عمّا قبلها. ويرى السكاكي أنّ هذا التقسيم عقلي استقرائي حصري، لا يمكن ردّه عقلاً ولا جده ولا

(١) ينظر: نهاية الإيجاز: ١٩٧ :: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٠٣-٤٠٤ .

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز تح هنداوي: ١٤٩ .

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز هنداوي: ١٤٨-١٥١ : ومفتاح العلوم، تح هنداوي: ٣٥٧ .

تجاوزه استقراء^(١). فمفهوم الفصل والوصل قائم على هذه العلاقات الثلاث بين الجملتين المتعاقبتين .

٢- مدار الفصل والوصل:

يعدّ تمييز موضع العطف من غير موضعه مناط البحث الذي يدور في فلكه الفصل والوصل، فالجملة التي تتحد مع ما قبلها تقوم على الفصل، والتي تباين ما قبلها تقوم على الوصل، والتي هي بين بين؛ فلها أحكام متواردة على وفق مقتضى سياق الكلام .

٣- اعتماد الأصول النحوية الصحيحة في الفصل والوصل:

اعتمد السكاكي أصولاً ثلاثة في توظيف العطف ومعرفة مواضعه، وقد سلك في ذلك طريق عبدالقاهر، وهي:

أ/ الموضع الصالح للعطف من حيث الصناعة النحوية .

ب/ فائدة العطف، فكلّ نوع من العطف فائدة ووظيفة .

ج/ وجوب وجود الجهة الجامعة بين الجملتين؛ ليكون العطف مقبولاً وإلا كان مردوداً .

ولم يتفق العلماء على تعريف الفصل والوصل تعريفاً واضحاً، والسبب هو تشابك المعنى في هذا الباب، وبنائه على مجموع أمرين هما الفصل والوصل، وكلّ موضع فيهما يحتاج إلى بيان وشرح، كما أنّهما متعلقان متلازمان، فلا يمكن فهم أحدهما إلا بفهم الآخر، فضلاً عن اعتماد الباب على المعرفة بمعاني الكلام وحذق في الصناعة الإعرابية لمواضع العطف من غيرها، وكل هذا لا بد له من معرفة بالجهات المعنوية الجامعة بين الجملتين، وهذا ليس له ضبط نحوي ولا بلاغي، بل هو راجع إلى الفهم وحسن الربط والتماس الجهة المناسبة بين الجملتين، وهذا التماس بين الجملتين قد يختلف في التماسه بين متكلم وآخر وبين متلقٍ وآخر .

ومعظم العلماء قد أخذوا بالتعريف الشرحي لعبدالقاهر والسكاكي، فكان واضحاً تقارب المفهوم وتشابهه عند أغلبهم، كما نجد ذلك عند النويري (٧٣٣هـ) الذي عرّفه بأنه: "العلم بمواضع العطف والاستئناف، والتهدي إلى كيفية إيقاع حروف العطف في مواقعها"^(٢)، إذ علّق معرفة الوصل والفصل بمعرفة مواقع العطف، وللمعنى أثر في معرفة مواقع العطف؛ لأنّ الوصل "ربط معنى بمعنى حقيقي أو مجازي، بأداة لغرض بلاغي"^(٣) . وكان الخطيب القزويني أكثر إيجازاً في تعريفه للفصل والوصل حين عرفه بقوله "الوصل عطف بعض

(١) مفتاح العلوم، تح هنداوي: ٣٥٧.

(٢) نهاية الأرب: ٧٠ / ٧ .

(٣) بلاغة الكلمة والجملة والجمال: ٢٦٣ .

الجملة على بعض، والفصل تركه^(١)، ولا يمكن عدّ تعريف القزويني مبينا لمفهوم الفصل والوصل؛ لإجماله وعدم وضوح معناه .
ولا بد من الإشارة إلى أنّ عبدالقاهر والسكاكي قد أوليا أهمية بأدوات العطف؛ لأنها هي التي تقوم بالربط في الوصل بين الجملة وتزيد التماسك وتقوي من تعالق أجزاء الجملة^(٢)، فالأدوات داخل التركيب تحقق الوحدة العضوية كما أنها تحقق غايات دلالية متنوعة وثرية، لإمكانية الاستغناء بدلالات مورفيمات العطف الفسيحة، عن رصف وحدات معجمية كثيرة^(٣)، فهي تحقق الإيجاز وتدلّ على التناسب .

(١) الإيضاح: ٩٧ / ٣ .

(٢) ينظر: اللغة والمعنى والسياق: ٢١٩-٢٢٠ .

(٣) الثنائيات المتعابرة في كتاب دلائل الإعجاز: ٢٢٢ .

المحور الثاني

مخالفات السكاكي لعبد القاهر الجرجاني في المنهج والأداة

لاجرم أنّ ما دعا إليه السكاكي في تفصيل اعتبارات مباحث الفصل والوصل لم يكن بعيدا عما تقرّر عند عبدالقاهر الجرجاني؛ من اعتبارات وتفاصيل، فقد وافقه السكاكي في كثير من تلك الاعتبارات وخالفه في بعضها، فإنّ السكاكي في بناء منهجه اعتمد في بحثه البلاغي على مقولات السابقين واستقى منهم كثيرا، لاسيّما ما أفاده من عبدالقاهر، ويتجلى هذا الأمر كثيرا في مبحث الفصل والوصل، فالسبل التي تفرق بهما تمخضت عن مسائل تباينت وجهات نظرهما فيها، فبعض تلك المسائل التي اختلفا فيها كانت في المنهج، وبعضها الآخر كانت في بيان أدوات الوصل، وهي كما يأتي:

١- الأسبقية في تقديم الفصل على الوصل أو بالعكس:

بدأ عبدالقاهر حديثه في الباب مستهلا كلامه بالوصل ثم أتبعه بالفصل، إذ قال: "اعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها"^(١)، أمّا السكاكي فقد بدأ بذكر الفصل أوّلا وعطف عليه الوصل، فقال: "ومدار الفصل والوصل وهو ترك العاطف وذكره"^(٢)، لكون الأصل الافتراضي أن يكون الفصل قبل الوصل؛ لأنّ الفصل عدم، لأنه ترك العاطف وعدم ذكر الرابط اللفظي، أما الوصل فوجود؛ لأنه عبارة عن ذكر الرابط اللفظي، فرأى عبدالقاهر أن الأصل هو تقديم الوصل، لأنّ الوصل وجودي لتضمّنه حرف العطف فهو سابق في المعرفة على الفصل الذي هو عدمي^(٣)، ولأنّ الوصل هو الأساس في تتابع الجمل وترابطها، كما أن الكثير في الكلام هو الوصل، فكل عالم نظر إلى جهة اعتبار؛ وإن كانت طريقة عبدالقاهر أقرب إلى الواقع اللغوي، إلا إنّ طريقة السكاكي أقرب إلى التوافق العقلي للغة، قال التفتازاني: "وبينهما تقابل العدم والملكة، ولهذا قدّم الوصل، لأنّ الإعدام إنما تعرف بملاكاتها، وأما في صدر الباب فقد قدّم الفصل، لأنه الأصل، والوصل طارئ عليه"^(٤)، فالفصل أصل عند السكاكي والخطيب القزويني والتفتازاني، لأنه لا يفتقر فيه إلى زيادة شيء على المنفصلين، أما العطف فيفتقر فيه إلى وجود حرف مزيد ليحصل، وما يفتقر فيه إلى زيادة حرف فرع عما لا يفتقر فيه إلى شيء^(٥).

(١) دلائل الإعجاز: تح هنداووي: ١٤٨ .

(٢) مفتاح العلوم زرزور: ٢٤٩ .

(٣) الأطول شرح التلخيص: ٣ / ٢ .

(٤) المطول شرح التلخيص: ٤٣٤ .

(٥) ينظر: شرح مواهب الفتاح: ١ / ٥٥٤ .

٢- الخلاف في حروف العطف:

يعتمد مبحث الفصل والوصل كثيرًا على الصناعة النحوية ولاسيما أنّ هذا المبحث في البلاغة العربية قام على قضية الإعراب بمعرفة محلّ الجملة من الإعراب، وقد بيّن علماء البلاغة أن الجمل بالنظر لما تقدّمها صنفان لا غير: صنف ليس يتبع لما قبله. وصنف تبع. والثاني منحصر في الأنواع الخمسة المعروفة عند النحاة وهي: (البدل والوصف وعطف البيان والتأكيد وعطف النسق). والأنواع الأربعة من الصنف الثاني؛ عدا النسق ليس واحد منها موضعًا للعطف بـ(الواو)^(١).

والعطف تابع يخالف سائر التوابع، لأنّه يتبع المعطوف بواسطة. وإنّما كان كذلك؛ لأنّ الثاني فيه غير الأول، ويأتي بعد أن يستوفي العامل عمله، فلم يتصل إلاّ بحرف، بخلاف ما الثاني فيه الأول، كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل، وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه غير الأول، إلاّ أنه بعضه أو معنى يشتمل عليه، فكأنّه هو هو، فلذلك لم يحتج إلى واسطة حرف^(٢).

وثمة مسألة يجدر الوقوف عليها وهي ذات صلة بالتسمية والإعراب، ذلك أنّ السكاكي في مبحث الفصل والوصل قسم الإعراب قسمين: قسم سماه بتبع. وقسم سماه بغير تبع، وأدرج العطف تحت التبع. وهذه التسمية لم ترد عند عبدالقاهر الجرجاني على الرغم من أنه تكلم عن الإعراب والتشريك في الحكم، لكنه في مبحث الوصل والفصل لم يتحدّث عن الإعراب تحت هذا المسمى.

ولمّا كانت حروف العطف هي الأساس في مبحث الوصل فقد سعى علماء البلاغة إلى الإفادة مما ذكره النحاة من حروف العطف (النسق)؛ فقد ذهب أكثرهم إلى أنها عشرة، وهي: (الواو) و(الفاء) و(ثمّ) و(حتّى) و (أو) و(أم) و(إمّا) و (بل) و (لكن) و (لا)، وذهب بعضهم إلى أنها تسعة، وأسقطوا منها (إمّا)، كما ذهب آخرون إلى أنها ثمانية، وأسقطوا منها (حتّى)؛ لأنها غاية. وقيل: بل حروف العطف ثلاثة، (الواو) و (الفاء) و (ثمّ)، لأنها تُشرك بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والإعراب، وليس كذلك البواقى، لأنهن يُخرجن ما بعدهنّ من قصّة ما قبلهنّ^(٣).

(١) ينظر: مفتاح العلوم زرزور: ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٣/٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤/٥.

ولما تحدّث عبدالقاهر عن العطف وأسهب الكلام فيه وفصّل، ذكر من حروف العطف ومعانيها أمثلة، ولم يستوعبها كلها فنذكر: (الواو) و (الفاء) و (ثم) و (أو)، مشيراً إلى المشهور من حروف العطف، والأشهر منها (الواو) فإنّ وجه الحاجة إليها ظاهر والإشراك بها في الحكم موجود^(١)، ثم أشار إلى سائر حروف العطف في بيان ما يعرض من الإشكال في باب العطف، وذلك حين تعطف بـ(الواو) على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى، أما العطف بغير (الواو)، فلا إشكال في العطف بها؛ لأنها تفيد مع الإشراك معان، كالترتيب من غير تراخ في (الفاء)، ومعه مع وجود التراخي في (ثم)، وتردد الفعل بين شيئين في (أو)، كما في الأمثلة (أعطاني فشكرته)، في إفادة التعقيب، و(خرجت ثم خرج زيد)، في إفادة التراخي، و(يعطيك أو يكسوك)، في إفادة التردد^(٢).

فيما زاد السكاكي (حتى) و (لا) و (بل) و (لكن) و (أم) و (إمّا) و (أي) ولم يتحدّث عن معانيها^(٣)، بل قصر بحث الوصل على العطف بالواو فقط، وقد علل السكاكي ذلك بأنّ العطف بغير (الواو) موجب لحصول فائدة تغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين، والفائدة تكمن في معاني تلك الحروف، بخلاف العطف بالواو، فليس فيه إلا مجرد الاشتراك^(٤)؛ لأنّ الجمع بـ(الواو) إنما استوجب مناسبة وجهة جامعة لئلا يُسوِّغ الجمع بين الضب والنون، وبين الخفّ والخاتم، فهذا شرط في كون العطف بـ(الواو) في المفرد مقبولاً^(٥). فكان بحث الوصل بالواو هو عمدة بحث البلاغيين في باب الوصل. وإنما امتنع الجمع بين الضب والنون، لأنّ الضب حيوان برّي والنون حيوان مائي فأشبهه عدم المناسبة بالجمع بينهما، كما أنه شبه عدم المناسبة بعدم وجود مناسبة بين بالخف الذي يلبس بالرجل وبين الخاتم الذي يلبس باليد، فكما أنه لا يجوز الجمع بين هذه الأشياء لانتفاء المناسبة بينهما، فكذلك لا يجوز ذكر الواو إذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة.

أما كلام القزويني في "كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة"^(٦)، فقد نقده التفتازاني ولم يقبله علماء البلاغة^(٧)،

(١) ينظر: دلائل الإعجاز: هنداوي: ١٤٨-١٤٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٤٩.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم زرزور: ٢٤٩.

(٤) ينظر: شرح مواهب الفتاح: ١/٥٦٣.

(٥) ينظر: المطول: ٤٣٤-٤٣٥.

(٦) الإيضاح في علوم البلاغة: ٣/٩٨: وينظر: المصدر نفسه: ٣/٩٩، ١٠٢.

(٧) ينظر: المطول: ٤٣٥.

وَعَدَّ حَشْوًا مَفْسَدًا لِاقْتِضَائِهِ الشَّرْطَ فِي غَيْرِ (الواو)، لِأَنَّ قَوْلَهُ: (بِالْوَاوِ وَنَحْوِهِ) إِذَا أَرَادَ بِ(نَحْوِهِ) سَائِرَ حُرُوفِ الْعَطْفِ فَخَطَأٌ وَلَا يَصِحُّ، لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْجَامِعِ حَكْمَ خَاصٍ بِ(الْوَاوِ)؛ لِإِفَادَتِهَا التَّشْرِيكَ، فَتَلَزَمَ مَعَهَا جِهَةٌ جَامِعَةٌ، أَمَا (الفاء) و (ثم) و (أو) فَلَا يَلْزَمُ مَعَهَا جَامِعٌ؛ لِأَنَّ لَهَا مَعْنَى إِضَافِيَا غَيْرَ التَّشْرِيكِ؛ كَالتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي وَالتَّشْكِ^(١).

وَذَهَبَ الْإِسْفَرَايِنِيُّ إِلَى أَنَّ الْقَرْوِينِيَّ قَصَدَ بِقَوْلِهِ (الْوَاوِ وَنَحْوِهِ) مَا جَاءَ مِنْ (الفاء) و (ثم) و (أو) بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَذَلِكَ وَارِدٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ تَجَوُّزًا لَا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ^(٢). كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ}^(٣). عَلَى أَنَّ (أو) عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ بِمَعْنَى (الْوَاوِ)^(٤)، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

وَلَقَدْ أَمَرَ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبِنِي فَمَضِيَّتْ ثُمَّتْ قَلَّتْ لَا يَعْغِنِي

قَالَ الْقَرْوِينِيُّ: "يَبِينُ ذَلِكَ أَنَّ (الفاء) قَدْ تَجِيءُ مَكَانَ (الْوَاوِ) فِي مِثْلِهِ"^(٦)، فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ مِنْ كَلَامِهِ (الْوَاوِ وَنَحْوِهِ) مَا جَاءَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ بِالتَّوَابُؤِ عَلَى مَعْنَى (الْوَاوِ) تَجَوُّزًا، لَا كَمَا حَمَلَهُ التَّفْتَازَانِيُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِأَنَّ غَيْرَ (الْوَاوِ) قَصَدَ بِهِ سَائِرَ حُرُوفِ الْعَطْفِ.

(١) ينظر: شرح مواهب الفتاح: ١: ٥٥٧.

(٢) ينظر: الأطول: ٥ / ٢.

(٣) سورة الصافات، الآية: ١٤٧.

(٤) ينظر: الأطول: ٥ / ٢.

(٥) ينظر: الكامل: ٦١ / ٣ : وأمالى ابن الشجري: ٤٨ / ٣ : ومعاهد التنصيص: ٢٨٦ / ١.

(٦) الإيضاح في علوم البلاغة: ١٤٧ / ٣.

المحور الثالث

الاختلاف بين عبدالقاهر والسكاكي في التوابع

من الإشكالات التي بحثها عبدالقاهر والسكاكي قضية التوابع، فإنّ مبحث الفصل قائم على فهم التوابع في اللغة العربية مما لا يكون بالنسق، وهم لا يقصدون التوابع المفردة، بل الجمل التي تقع تابعاً لما قبلها وعلى وفق التقسيم في التوابع المفردة، فتوابع الجمل هي الصفة (النعته) والتوكيد والبدل وعطف البيان، ويمكن إيجاز الخلاف بين عبدالقاهر والسكاكي في هذه القضية كما يأتي:

١- الجملة بين الصفة والتأكيد:

تحدّث عبدالقاهر الجرجاني في علاقة الجملة الثانية بالأولى على جهة الاتصال مما يوجب ترك العطف، فقد تكون الجملة الثانية صفة للأولى، فقال: "واعلم أنه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله، فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله وربط يربطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به... كذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي كلّ جملة كانت مؤكّدة للتي قبلها ومبيّنة لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها، كما لا تكون الصفة غير الموصوف"^(١)، ويبدو عبدالقاهر صريحاً في اعتبار الصفة مناطاً للفصل، لأنها ذات الموصوف، والشيء لا يعطف على نفسه، لأنّ الوصل يقتضي التغاير، فبعبدالقاهر في هذا النصّ نظراً للصفة بالشواهد قبل أن يمثل لها بالتطبيق، لكونها من مستوجبات الفصل، ثمّ مثل لما قرر بقوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾^(٢)، فإنّ قوله: (إن هذا إلاً ملك كريم)، مشابه لقوله: (ما هذا بشراً)، ويبقى الإشكال في بيان نوع التابع في قوله (إن هذا إلاً ملك كريم)، وفيه عدة توجيهات، فهو من جهة شبيه بالتأكيد، لأنّ إثبات الملكية يقتضي نفي البشرية ومن جهة أخرى هو شبيه بالصفة، فلمّا نفى أن يكون بشراً، فقد أثبت له جنس سواه، فإنّ من يخرج من جنس البشر يدخل في جنس آخر، فجاء قوله (ملكاً) تبييناً وتعييناً لذلك الجنس الذي أريد إدخاله فيه، كما أنّه يغني عن السؤال لبيان جنسه أو نوعه، فإذا كان تبييناً وتعييناً فهو صفة مثله في قولنا: (مررت بزید الطريف)، فإنّ (الطريف) تبيينٌ وتعيينٌ لزيد بعد توهم اشتراكه مع غيره في الاسم، فيكون ذكر الصفة إغناءً للمخاطب عن سؤاله: أيّ الزيدين أردت؟^(٣).

(١) ينظر دلائل الإعجاز: تح هندراوي: ١٥١ .

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣١ .

(٣) دلائل الإعجاز: تح هندراوي: ١٥٣ .

وجّه عبدالقاهر الآية بتوجيهات ثلاثة، اثنان منها خاص بالتوكيد، وواحد خاص بالصفة، والتوجيه الذي يخص الصفة قد أقرّه الرازي أيضا، ورأى أنّ سلب البشرية لا يقتضي إثبات المَلَكِيَّة، لأن القسمة غير منحصرة تحت هذين القسمين إلا إذا أسند إلى الغير، وهو مضطرب^(١). بينما السكاكي اعتمد في توجيه الآية التوكيد، ولم يشر إلى الصفة، وكأنه لم ير صحة وقوع الجملة صفة (نعنا) لما قبلها، وأشار في موضع آخر إلى كمال الاتصال إذا نزلت الجملة الثانية من الأولى منزلة نفسها، كأن تكون موضحة لها ومبينة، وأن يكون في الكلام السابق خفاء، والمقام مقام إزالة له^(٢)، وهذا المعنى ينسحب على عطف البيان الذي يكون باتحاد معنى الجملتين مع وجود خفاء في الأولى تزيله الثانية^(٣)، وقد يكون التوضيح أو التبيين الذي أشار إليه السكاكي أعم من الصفة، وتكون هي داخلة فيه، باعتبار أنّ عطف البيان ضرب من النعت^(٤)، على الرغم من أنه أشار إلى الآية في نوع (التقرير والتوكيد)^(٥).

وأشار السكاكي في معرض حديثه عن التوابع المفردة إلى الوصف والبيان والتأكيد، على أنّ التابع فيها هو المتبوع، ومثّل بـ(زيد العالم عندك)، و(العالم) في المثال وصف لا يجوز عطفه على (زيد)، فليس هو غير زيد، وليس الموضع صالحا للعطف، لفوات شرط معناه كما في الوصف والبيان والتوكيد^(٦).

وذهب القزويني مذهب عبدالقاهر ووضّح أنّه يمتنع أن يخرج من جنس البشر، ولا يدخل في جنس آخر، فإثبات المَلَكِيَّة له؛ تبيين لذلك الجنس وتعيين^(٧)، وهذه الالتفاتة تداركها التقطازاني^(٨)، لأنّ النعت يدل على بعض أحوال المنعوت، أما عطف البيان فيدلّ على تمام المراد من الجملة السابقة، نقول: (جاء أبو حفص عمر)، فعمر هو نفسه (أبو حفص)، أما قولنا: (جاء زيد الظريف) فالظريف نعت وهو بعض أحوال زيد.

(١) ينظر: نهاية الإيجاز: ٢٠١ .

(٢) مفتاح العلوم، تح هندايوي: ٣٦٠-٣٦١ .

(٣) ينظر: الإيضاح: ١١٥ / ٣ .

(٤) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٢١٨ / ٢ .

(٥) ينظر: مفتاح العلوم تح هندايوي: ٣٧٧ ، ٣٧٩ .

(٦) مفتاح العلوم تح نعيم زرزور: ٢٥٠-٢٥١ .

(٧) ينظر: الإيضاح: ١١٤ / ٣ .

(٨) ينظر: المطول شرح التلخيص: ٤٤١ .

٢- وقوع الجملة بدلاً :

يعدّ البديل من المسائل التي تفرّد بها السكاكي؛ ولم يشر إليه عبدالقاهر في توابع الجمل التي تكون على طريقة الفصل في الكلام، فالسكاكي في حديثه عن الإعراب وتقسيمه إياه إلى تبع وغير تبع، جعل التبع منحصراً في "الأنواع الخمسة: البديل والوصف والبيان والتأكيد واتباع الثاني الأول في الإعراب بتوسط حرف"^(١)، فذكر البديل، لكون المتبوع فيه في حكم المنحى والمضرب عنه، لأنّ البديل في حكم تحية المبدل منه، وموضعه ليس للعطف بـ(الواو)، لفوات شرط العطف حكماً؛ لنزول قولك: (سلب زيد ثوبه) إذا عطف فيه منزلة (سلب وثوبه) حكماً^(٢). فامتناع العطف في مثل هذا واضح، لذلك أشار في القريب التعاطي أنّ الجملة متى نزلت في كلام المتكلم منزلة الجملة العارية عن المعطوف عليها، كما إذا أريد بها القطع عما قبلها، أو أريد بها البديل عن سابقة عليها، لم تكن موضعاً لدخول (الواو)^(٣)، لأنّ الحالة المقترضية للبديل كون الكلام السابق غير واف لتمام المراد أو كغير الوافي، والمقام مقام اعتناء بشأنه، إما لكونه مطلوباً في نفسه، أو لكونه غريباً أو فظيلاً أو عجبياً أو لطيفاً، مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه، فيعيده المتكلم بنظم أوفى منه على نية استئناف القصد إلى المراد، ليظهر بمجموع القصد إليه في الأول والثاني، أعني المبدل منه أو البديل، مزيد الاعتناء بالشأن^(٤)، فيكون السكاكي قد أضاف إلى الصفة والتأكيد في الحالة المقترضية للقطع (البديل)، كما نبّه على الاستئناف البياني، فكل ما صحّ أن يكون بدلاً؛ صحّ أن يكون استئنافاً بيانياً، ولا يصح العكس .

وجدير بالذكر أنّ البلاغيين بعد السكاكي ذكروا أنواع البديل وأخرجوا (بديل الكل)، لأنه لا يختلف عن التأكيد إلا في اللفظ، يقول القزويني "إن قيل: هلاً نزلتم الثانية منزلة بدل الكل من متبوعه في بعض الصور، ومنزلة النعت من متبوعه في بعض، قلنا: لأنّ (بديل الكل) لا ينفصل عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه، وأنه مقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف التأكيد"^(٥) .

وبما أن المقصود من البديل هو الثاني بنقل نسبة العامل إليه، فهذا لا يتحقق في الجمل؛ ولاسيما تلك التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنّ التوكيد اللفظي في الجمل فيه المغايرة بين

(١) مفتاح العلوم نعيم زرزور: ٢٥٤ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٠ .

(٣) مفتاح العلوم هندواوي: ٣٦٠ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦١ .

(٥) الإيضاح: ١١٤ / ٣ .

اللفظين دائما، فلو جرى بدل الكل في الجمل؛ لما تميّز عن التوكيد، فأغنى التوكيد في الجمل عنه، وإذا كانت الجمل التي لا محل لها من الإعراب لا يتصور فيها أن تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة، إذ لا نسبة هناك بين الأولى وشيء آخر، حتى تنتقل للثانية وتجعل الثانية بدلاً من تلك الأولى، فهي أبعد من الجمل التي لها محل من الإعراب عن تصور وجود بدل الكل فيها، وجوّز بعضهم بدل الكل في الجمل مطلقاً، سواء كان لها محل أو لا، ونزل استثناء حكم الجملة، منزلة نقل الحكم إلى مضمون الثانية^(١). أما بدل البعض والاشتمال فيكون مدلول الجملة في الثانية أوفى بتأدية المراد من الأولى^(٢)، فتكون تأدية المراد واستيفاءه هو الغرض^(٣). وبدل البعض من دون القسمين، يعتمد على أمرين، الأول: كون مدلول الثانية بعض مدلول الأولى. والثاني: كون الثانية فيها فائدة ليست في الأولى، وليس يلزم أن تكون الثانية أوفى بالغرض من الأولى كما في بدل الاشتمال^(٤).

ومن أمثلة بدل البعض قول الشاعر^(٥):

أقول له ارحل، لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

فقد فصل (لا تقيمن) عن (ارحل) لقصد البذل؛ لأن المقصود كمال إظهار الكراهة لإقامته، بسبب خلاف سره العلن، وقوله (لا تقيمن عندنا) أوفى بتأدية المقصود من قوله: (ارحل)؛ لدلالة ذلك عليه بالتضمن مع التجرد عن التأكيد، ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التأكيد^(٦)، ووزان (لا تقيمن عندنا)، وزان حسنها في (أعجبي الدار حسنها)، لأنّ (عدم الإقامة) مغاير لـ(الارتحال)، فلا يكون تأكيدا لـ(الارتحال)، ولا بدل كل منه. وقول السكاكي بـ(التضمن) ربما أريد به معناه اللغوي، لأنّ الصريح في معنى (ارحل) هو طلب الرحلة، وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الإقامة إظهارا لكراهتها، وظاهر أن كمال إظهار الكراهة لإقامته؛ ليس جزءا من مفهوم ارحل، حتى يكون دلالته عليه بالتضمن^(٧).

(١) ينظر: الإيضاح: ٣/ ١١٤-١١٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١١٥.

(٣) ينظر: المطول: ٤٤٣.

(٤) ينظر: الإيضاح: ٣/ ١١٦.

(٥) ينظر: شرح شواهد المغني: ٢/ ٨٣٩ : ومعاهد التنصيص: ١/ ٢٧٨.

(٦) ينظر: المفتاح هنداوي: ٣٧٦.

(٧) ينظر: المطول: ٤٤٤.

ومن أمثلة بدل الاشتمال قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ، وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ﴾^(١)، قال السكاكي: "الفصل فيه للبدل، ويحتمل الاستئناف"^(٢).

لذا يمكن القول إن عبدالقاهر الجرجاني لم يشر حين تناول أمثلة الفصل والقطع إلى البديل، لكن السكاكي ذكره، ومثل له، لكن دون أن يفصل فيه القول، أو يفصل في الأنواع إلا من خلال الشاهد، أما من جاؤوا بعد السكاكي فقد ذكروا البديل والأنواع التي لها دخل في مبحث الفصل .

وربما لم يشر عبدالقاهر إلى البديل لما في التأكيد والنعته من تعلق به، ذلك أن البديل "يتجاذبه شبهان: شبه بالنعته، وشبه بالتأكيد"^(٣)؛ ولأن ما يفاد بمجموع البديل والمبدل منه من فضل تأكيد وتبيين، لا يفاد بالإفراد، فيحصل باجتماعهما من التوكيد ما يحصل بالنفس والعين، ومن البيان ما يحصل بالنعته، ولو انفرد كل واحد من البديل، والمبدل منه، لم يحصل ما حصل باجتماعهما، كما لو انفرد التأكيد والمؤكد، أو النعته والمنعوت، لم يحصل ما حصل باجتماعهما^(٤).

٣- الجملة بين عطف البيان والتوكيد:

هو قسم من أقسام كمال الاتصال الذي يقتضي الفصل ويمنع الوصل، بأن تكون الجملة الثانية بيانا للأولى، فتتزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح فلا تعطف عليها، والمقتضي لتبيين الجملة الأولى بالثانية خفاء الأولى مع اقتضاء المقام إزالته^(٥)، فيؤتى بعطف البيان تكرارا لزيادة البيان، ولا يكون في غير الأسماء الظاهرة على الأرجح، ويجري مجرى النعت في تكميل متبوعه (توضيحا وتخصيصا وتوكيدا)^(٦).

لم يشر الشيخ عبدالقاهر الجرجاني إلى هذا النوع من التابع صراحة، وإنما ذكر في تحليل قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾^(٧)، والوجه الذي هو فيه شبيه بالصفة "أنه إذا نفي أن يكون بشرا، فقد أثبت له جنس سواه، إذ من المحال أن يخرج من جنس البشر، ثم لا يدخل في جنس آخر، وإذا كان الأمر كذلك، كان إثباته (مَلَكًا) تبيينا وتعيينا

(١) الشعراء: ١٣٢-١٣٣-١٣٤ .

(٢) ينظر: المفتاح هنداوي: ٣٧٦ .

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٦٧ / ٢ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٣ / ٢ .

(٥) ينظر: المطول: ٤٤٥ .

(٦) ينظر: همع الهوامع: ١٥٩ / ٣ .

(٧) سورة يوسف، الآية: ٣١ .

لذلك الجنس الذي أريد إدخاله فيه"^(١)، فأشار إلى التبيين والتعيين، ولعله أراد بهما الإيضاح؛ لأنَّ عطف البيان فيه شبه بالنعت، ويفارقه من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه، لا بمعنى في المتبوع ولا في سببيه^(٢).

أما السكاكي فلم يذكر مصطلح (عطف البيان)، لكنّه ذكر الإيضاح والتبيين فقال: "وأما الحالة المقتضية للإيضاح والتبيين، فهي أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء والمقام مقام إزالة له"^(٣)، أي إنه يأتي لرفع الخفاء عن الكلام وإزالته، ومثّل له السكاكي بقوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمْ الْيَوْمَ الْأَخِيرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾^(٤)، إذ بنى الآية على الإيضاح والتبيين، لذلك لم يعطف (بخادعون) على ما قبله؛ لأنهم كانوا يوهمون بألسنتهم أنهم آمنوا، وما كانوا مؤمنين بقلوبهم، فكانوا في حكم المخادعين^(٥). ولمّا ذكر عبدالقاهر الجرجاني قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمْ الْيَوْمَ الْأَخِيرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾^(٦)، استدل به على التأكيد فقال: "إنّما قال (بخادعون) ولم يقل (ويخادعون)؛ لأنّ هذه المخادعة ليست شيئاً غير قولهم (آمنّا)، من غير أن يكونوا مؤمنين، فهو إذن كلام أكد به كلام آخر هو في معناه، وليس شيئاً سواه"^(٧)، فاختلف توجيه الآية بين العالمين فعبداقاهر استدل بها على التوكيد، أما السكاكي فاستدل بها علة وقوعها للإيضاح والتبيين.

(١) دلائل الإعجاز تح هنداوي: ١٥٣ .

(٢) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٥٦ / ٢ .

(٣) مفتاح العلوم هنداوي: ٣٦١ .

(٤) سورة البقرة، الآية: ٨-٩ .

(٥) ينظر: مفتاح العلوم هنداوي: ٣٧٧ .

(٦) سورة البقرة، الآية: ٨-٩ .

(٧) دلائل الإعجاز تح هنداوي: ١٥٢ .

وفي قوله تعالى ﴿فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد ومملك لا يبلى﴾^(١)، لم يعطف (قال) على (وسوس)؛ لكونه تفسيراً له وتبييناً^(٢)، قال التفتازاني: "وزان (قال يا آدم) وزان (عمر) في قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر"^(٣)، لذا فإنَّ عطف البيان يؤتى به تبييناً لإزالة خفاء من غير قصد استثناء الإخبار بنسبتها كما في المبدل^(٤).

ومن مقتضيات كمال الاتصال الموجبة للفصل كون الجملة الثانية بمنزلة عطف بيان للأولى، والسكاكي ذكره في جملة التوابع^(٥)، وقد يكون القزويني تابعاً للسكاكي في عدم ذكر النعت وعطف البيان صراحة من بين التوابع المقتضية للفصل، إلا إنَّ ما يوجب الوقوف عليه أنَّ السبكي أقر بأن السكاكي جعل (عطف البيان) داخلاً في التبيين والإيضاح، ولم يقل عطف بيان، ولكأنه قصد ما هو أعم من عطف البيان والنعت، والفرق أن الجملة الثانية إذا كانت في معنى الوصف؛ تكون مبينة لمعنى الأولى المقصودة؛ كالمؤكد. والمنزلة منزلة عطف البيان، تدل على ما دلت عليه الأولى بلفظ أوضح، والمنزلة منزلة الوصف تدل على صفة لاحقة لمعنى الجملة السابقة^(٦)، بخلاف (قطب الدين الإسفراييني) صاحب كتاب الأطول في التلخيص، الذي أوماً إليه السبكي، حيث عدَّ الإيضاح والتبيين من عطف البيان عند السكاكي^(٧).

٤- وجوب الفصل بين التأكيد والاستثناء البياني:

بحث علماء البلاغة التأكيد على وفق منهج النحاة من حيث تقسيمه إلى قسمين: أحدهما تأكيد معنوي بين جملتين يكون باختلاف المعنى الوضعي واتفاق المراد المقصود منهما، فتكون الجملة الثانية مقررة للأولى، والثاني تأكيد لفظي بين جملتين، ويكون باتفاق المعنى الوضعي، واتحاد المعنى المقصود منهما لإفادة التقرير كذلك.

ولاشك في أنَّ مجيء التوكيد المعنوي في الكلام البليغ أكثر من مجيء التأكيد اللفظي، كما هو واقع وظاهر في القرآن الكريم وفي الشعر وغيرهما.

(١) سورة طه، الآية: ١٢٠ .

(٢) ينظر: مفتاح العلوم هنداوي: ٣٧٧ .

(٣) المطول: ٤٤٥ .

(٤) ينظر: مواهب الفتاح: ١ / ٥٨٩-٥٩٠ .

(٥) ينظر: عروس الأفراح: ١ / ٤٩٨ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥٠٩ .

(٧) ينظر: الأطول: ٢ / ٢٢ .

وقد قرّر علماء البلاغة أنّه إذا كان بين الجملتين امتزاج معنوي، وكانت الثانية مقرّرة للأولى ومقوية لها، كأنهما أفرغا في قالب واحد، فإنها تأتي من غير (واو) لإفادة التأكيد^(١)، كما في قوله تعالى {أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} ^(٢)، فإنّ قوله: (لا ريب فيه) تقرير لقوله (ذلك الكتاب). وقد تقدّم أنّ قوله تعالى {مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ} ^(٣)، يحتمل عدّة أوجه على طريقة الفصل، ومنها التوكيد، لأنّ الجملة الثانية واردة مورد التأكيد، فإنّ كونه ملكا ينفي كونه من البشر^(٤)، فالتوكيد جاء هنا باعتبار نفي اللزوم، وليس على مطابقة المعنى للمعنى تماما، فمن يقول (زيد مستيقظ) هو توكيد لقولنا (لم ينام زيد) والعكس صحيح .

وجّه عبدالقاهر الآية السابقة على وجهين التوكيد والنعته، بينما وجه السكاكي الآية على التوكيد فقط، ولم يبحث فيها الوصف، وفي مجيء الجملة تأكيدا لما قبلها طريقان في التوجيه، أحدهما: أنه إذا كان ملكا لم يكن بشرا، فكان إثبات كونه ملكا تحقيقا لا محالة، وتأكيدا لنفي أن يكون بشرا. أما الثاني : فإنّ الجاري في العرف والعادة أنه إذا قيل: (ما هذا بشرا)، في حال التعظيم؛ كان المراد أن يقال إنه ملك، وأنه يكتفى به عن ذلك، حتى إنه يكون مفهوم اللفظ، وإذا كان مفهوما من اللفظ قبل أن يذكر، كان ذكره إذا ذكر تأكيدا لا محالة^(٥).

وقد تكلم عبدالقاهر الجرجاني وهو يعرض الأمثلة الموجبة للفصل أو قطع العطف، عن التأكيد واستعمالاته في القرآن وفي كلام العرب، وأشار إلى الجمل التي تنزل من الأولى منزلة الشيء لا يعطف على نفسه، فذلك يقتضي الفصل وترك العطف، فالجملة المؤكدة ليست سوى الجملة التي سبقتها، فكما لا تكون الصفة غير الموصوف، فإنّ التأكيد لا يكون غير المؤكد، بل هو نفسه. فإذا قلنا: (جاعني زيد الظريف)، و(جاعني القوم كلهم)، لم يكن (الظريف) و (كلهم) غير زيد وغير القوم^(٦)، وذلك أنّ العطف يقتضي التغيرات، بخلاف الفصل الذي ينزل الجملة الثانية منزلة الجملة الأولى .

وقد وجّه عبدالقاهر قوله تعالى (إنّما نحن مستهزؤون) على التأكيد في قوله تعالى (وَإِذَا لَفُؤُ الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلُؤَا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهزَؤُونَ اللَّهُ

(١) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة: ٢ / ٢٦ .

(٢) سورة البقرة، الآية: ١-٢ .

(٣) سورة يوسف، الآية: ٣١ .

(٤) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة: ٢ / ٢٧ .

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز هنداوي: ١٥٣ : ومفتاح العلوم نعيم زرزور: ٢٦٩ .

(٦) دلائل الإعجاز: تح هنداوي: ١٥١ .

يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ^(١)، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ: (إِنَّا مَعَكُمْ) وقولهم: (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) في حكم الشيء الواحد، فالثاني تأكيد للأول^(٢).

وقد أقر السكاكي بتوجيه الكلام على أن يكون توكيداً لما قبله، غير أنه خالف عبدالقاهر في توسيع دائرة الاحتمالات، فأجاز أن يكون توكيداً؛ لأنه لما كان المراد بـ(إنا معكم) هو: إنا معكم قلوباً، وكان معناه: إنا نوهم أصحاب محمد الإيمان، وقع قوله: (إنما نحن مستهزئون) مقررًا، كما أجاز أن يحمل على الاستئناف البياني؛ لانصباب (إنا معكم) وهو قول المنافيين لشياطينهم، على أن يقول لهم شياطينهم: فما بالكم إن صح أنكم معنا توافقون أصحاب محمد^(٣)، فخالف السكاكي الجرجاني في توسيع دائرة التوجيه البلاغي للآية.

٥- مانع العطف بين فساد المعنى ومخالفة المقصود:

نظر عبدالقاهر في توجيه قوله تعالى (الله يستهزيء بهم) على أنه جاء على الفصل؛ لوجود مانع العطف على ما قبله، فقرر أولاً أن الظاهر يقتضي وجوب عطف قوله (الله يستهزيء بهم) على ما قبله؛ لأنه ليس بأجنبي منه، بل هو نظير قوله تعالى (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ)^(٤)، وما أشبه ذلك مما يردّ فيه العجز على الصدر، ولكنه جاء مفصلاً من غير عاطف؛ والسبب هو فساد المعنى، فإنّ قوله: (إنما نحن مستهزئون)، حكاية عنهم أنهم قالوا، وقوله تعالى: (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)، خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم، ولهذا امتنع العطف لاستحالة أن يكون الذي هو خير من الله تعالى، معطوفاً على ما هو حكاية عنهم^(٥)، فالعطف عند عبدالقاهر يقتضي فساد المعنى ويوقع في اللبس، ودفعه عن طريق الفصل ومنع العطف، وأجاز حمله على أن يكون استئنافاً بيانياً، لتحريك السامعين لمعرفة مآل المنافيين، فيكون قوله (الله يستهزيء بهم)، في معنى ما صدر جواباً عن السؤال المقدّر، ليكون في صورته إذا قيل: (فإن سألتهم)، قيل لكم: (الله يستهزيء بهم) وبمدهم في طغيانهم يعمهون)، وهذا ما يسمى بـ(تنزيل الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضي سؤالاً، منزلته إذا صرح بذلك السؤال)^(٦).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٤-١٥ .

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز: تح هنداوي: ١٥٢ .

(٣) مفتاح العلوم هنداوي: ٣٧٧-٣٧٨ .

(٤) سورة النساء، الآية: ١٤٢ .

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز: تح هنداوي: ١٥٤ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٥-١٥٦ .

أما السكاكي فقد نظر إلى سبب منع العطف في الآية بنظرة أوسع ليكون سبب منع العطف أشمل، وليدفع كل الاحتمالات، فقال: "لم يعطف (الله يستهزئ بهم) للمانع عن العطف، لكان المعطوف عليه إما جملة (قالوا)، وإما جملة (إنا معكم إنما نحن مستهزئون)، لكن لو عطف على (إنما نحن مستهزئون)، لشاركه في حكمه، وهو كونه من قولهم، وليس هو بمراد. ولو عطف على (قالوا)، لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم، وهو (إذا خلوا إلى شياطينهم)؛ لما عرفت في فصل التقديم والتأخير، وليس هو بمراد، فإن استهزاء الله بهم وهو أن خذلهم فخلاهم وما سولت لهم أنفسهم مستدرجا إياهم من حيث لا يشعرون، متصل في شأنهم لا ينقطع بكل حال، خلوا إلى شياطينهم أم لم يخلوا إليهم"^(١).

فالسكاكي وسّع دائرة جواز العطف من حيث الظاهر وبيّن أنّ المانع من العطف هو أمران، أحدهما: فساد المعنى، فلا يجوز عطف كلام المنافقين على كلام الله تعالى، وهو عين ما ذكره عبدالقاهر، والثاني: هو وقوعه خلاف المقصود من الكلام، فإنّ استهزاء الله بهم ليس مخصوصاً بزمن معيّن، ممّا دلّت عليه (إذا) الظرفية الزمانية، فيكون الاستهزاء مخصوصاً بوقت خلوهم بشياطينهم، بل المراد أنّه مطلق عام في كل الأزمنة والأمكنة، فوسّع السكاكي دائرة احتمالات العطف، وبيّن وجوب الفصل في هذه الآية .

(١) مفتاح العلوم تح: نعيم زرزور: ٢٦٢ .

المحور الرابع

قضايا الفصل والوصل بين عبدالقاهر والسكاكي

٦- وجوب التقديم والتأخير لصحة الوصل:

تحدّث السكاكي في مبحث الفصل والوصل عن اشتراط الفائدة وصحة القصد وسلامة التأليف؛ لحصول هذا الضرب من فنون البلاغة، وإذا لم تحصل الفائدة أو لم تتحقق سلامة التأليف فلا فصل ولا وصل في الكلام، وإن ورد من كلام العرب ما هذا وصفه، فينبغي تأويله ليصح توصيف النص بأنه على الوصل أو على الفصل، وذلك بحمل النص على التقديم والتأخير في الجمل المعطوفة^(١).

وهذا المبحث من التقديم والتأخير لم يتطرق إليه عبدالقاهر الجرجاني، وإنما عرض له السكاكي وهو يشير إلى مواضع امتناع العطف، وعدم صحة القياس عليه؛ لأن سلامة التأليف مفقودة. ولولا ظهور القصد لما صح التأويل، كقول بعض العرب: (عليك ورحمة الله السلام) فقال السكاكي: "يلزم أن يكون عديم النظر، وأن لا يسوغه إلا نية التقديم والتأخير"^(٢)، فقد عطف قوله (رحمة الله) على قوله (عليك)، وهو غير سليم؛ لفوات المقصود وعدم حصول الفائدة، وإن الذي سوغ العطف هو نية التقديم والتأخير، ولا يرد هذا كثيرا. وقد عدّ هذا النوع من الفصل بالضرورة، حيث عطف المقدم على متبوعه للضرورة^(٣). وعلى كلام السكاكي فلا قياس على هذا النوع من التراكيب، لأنه ضرورة لمخالفة قانون تأليف الكلام في العربية^(٤). ولم يتطرق عبدالقاهر لمثل هذا النوع من التراكيب؛ لأنه ليس من البلاغة في شيء، لمخالفته قانون العربية أصلاً.

٧- الخلاف في علة وجوب الفصل بين كونه أجنبياً أو للاحتياط:

من القضايا المفصلية التي عالجتها البلاغة العربية والتي أثرت فيما بعد في اللسانيات الحديثة وفي النظام اللغوي العام، بيان علة التوجيه البلاغي والتحليل، مما يكون ظاهره قد يقتضي الوصل أو الفصل، وهذا الأمر يفيد في التحليل البلاغي كثيراً، ولاسيما في بيان المناسبات البلاغية، حيث تتنوع العلل أو المناسبات في التوجيه البلاغي، وبعد استقراء مناسبات التوجيه في البلاغة العربية تبين أنّ أهمّها ثلاثة علل هي: دفع اللبس في الكلام،

(١) ينظر: مفتاح العلوم زرزور: ٢٥٠، ٢٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٥٠.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٣/ ١٨٨-١٨٩.

(٤) ينظر: النحو الوافي: ٣/ ٦٥٧.

واقْتِضَاءُ الْمَقَامِ، وَمَقْتَضَى الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، فَإِذَا لَمْ تُرَاعَ هَذِهِ الْمُنَاسِبَاتُ فَاتَ الْمَقْصُودُ وَوَقَعَ الْمَحْذُورُ.

وَمِنْ هَذِهِ الْمُنَاسِبَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ عَبْدِ الْقَاهِرِ فِي سَبَبِ تَوْجِيهِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} (١)، عَلَى الْفَصْلِ وَامْتِنَاعِ الْعَطْفِ عَلَى مَاقْبَلِهَا - وَنَحْنُ هُنَا نَبْرُزُ قَضِيَّةَ الْمُنَاسِبَةِ الْبَلَاغِيَّةِ وَلَيْسَ تَكَرُّرُ الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ-، فَقَدْ ذَهَبَ عَبْدِ الْقَاهِرِ إِلَى أَنَّ سَبَبَ الْفَصْلِ فِي الْآيَةِ هُوَ كَوْنُ الْجُمْلَةِ أَعْجَبِيَّةً عَمَّا قَبْلَهَا (٢)، وَهَذَا الْأَمْرُ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، فَاسْتَعْمَلَ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجِرْجَانِي مِصْطَلَحَ (الْأَعْجَبِيَّةِ) بِالنَّظَرِ إِلَى عَدَمِ وُجُودِ الْعِلَاقَةِ الرَّابِطَةِ مِنْ عِلَاقَاتِ الرِّبْطِ الْوَصْلِيِّ. فَقَدْ جَعَلَ مَقْتَضَى الْفَصْلِ مِمَّا تَلَا لِحُكْمِ الْأَعْجَبِيَّةِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ، وَمِصْطَلَحَ (الْأَعْجَبِيَّةِ) مِصْطَلَحَ نَحْوِيٍّ، وَهُوَ مَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْأَمْرِ وَلَا مَعْرِفَةً (٣)، حَيْثُ يَنْعَدَمُ التَّعَلُّقُ بَيْنَ الدَّوَالِ دَاخِلِ التَّرْكِيبِ اللَّغْوِيِّ؛ فَيَسْتَقِلُّ الْجُزْءُ بِنَفْسِهِ (٤)، فَجَعَلَ عَبْدِ الْقَاهِرِ مَنَاطَ الْفَصْلِ هُوَ نَفْيُ الْعِلَاقَةِ الْجَامِعَةِ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ، فَجَاءَ مِنْ غَيْرِ عَاطِفٍ مِرَاعَاةً لِلْمَقَامِ وَمَقَاصِدِ الْخُطَابِ وَصِحَّةً لِلدَّلَالَةِ.

وَلَمَّا تَحَدَّثَ السَّكَاكِيُّ عَنِ الْفَصْلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَثَارَ مِصْطَلَحَ الْإِحْتِيَاظِ، لِلاَحْتِرَازِ عَنِ اللَّيْسِ، فَجَعَلَهُ مَنَاطَ الْفَصْلِ فِي الْآيَةِ، فَكَانَتْ نَظَرَتُهُ تَمَثَّلُ الْجَانِبَ النَّفْعِيَّ فِي الْكَلَامِ وَالْفَائِدَةَ مِنْهُ، وَالْمَعْرُزَى فِي الْحَالَةِ الْمَقْتَضِيَّةِ لِلْقَطْعِ مَفَادَهَا أَنَّ الْكَلَامَ السَّابِقَ لَهُ حُكْمٌ لَا يَرَادُ إِشْرَاكُهُ فِي الثَّانِي، فَيَقْطَعُ إِمَّا عَلَى وَجْهِ الْإِحْتِيَاظِ أَوْ الْوَجُوبِ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ الْكَلَامِ السَّابِقِ كَلَامٌ غَيْرٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَانِعٍ مِنَ الْعَطْفِ عَلَيْهِ فَصِلَ لِمَقَامِ الْإِحْتِيَاظِ (٥)، وَاللَّافِتُ أَنَّ التَّفْتَازَانِيَّ اعْتَرَضَ عَلَى السَّكَاكِيِّ تَسْمِيَّتَهُ لِهَذَا النَّوْعِ مِنَ الْقَطْعِ بِالْإِحْتِيَاظِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ اِمْتِنَاعَ عَطْفِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ (٦)، وَلِقُوَّةِ مُنَاسِبَةِ الْإِحْتِيَاظِ عِنْدَ السَّكَاكِيِّ وَتَأْتِيرِهَا فِي وَجُوبِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْجُمْلَةِ سَمَّى كُلَّ مَا يَجْرِي عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ بِكَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى مَانِعٍ مِنَ الْعَطْفِ وَهُوَ إِيْهَامٌ خِلَافَ الْمَقْصُودِ وَالْوُقُوعِ فِي لَيْسِ الْكَلَامِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرِ مِصْحَحٌ لِلْعَطْفِ وَهُوَ التَّغَايِرُ الْكَلْبِيُّ، وَلَا بَدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ كَمَالَ الْإِنْقِطَاعِ فِي الْجُمْلَةِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ مَا يَكُونُ

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥ .

(٢) دلائل الإعجاز: تح هندراوي: ١٥٤ .

(٣) ينظر: أساس البلاغة: ١٥١/١ .

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢ / ٧٥١-٧٥٢ .

(٥) ينظر: مفتاح العلوم هندراوي: ٣٦٠ .

(٦) ينظر: المطول: ٤٤٦ .

وجوب الفصل فيه عمّا قبله ذاتي لا يمكن دفعه، مثل اختلاف الجملتين خيرا وإنشاء أو انتقاء المناسبة، ممّ يشعر بقوة هذه المناسبة وشدة تأثيرها في أن يأتي الكلام على الفصل دون الوصل، فنجد اختلاف بيان المناسبة البلاغية التعليلية ظاهرا بين عبدالقاهر والسكاكي، ممّا يدلّ على عمق الفكر البلاغي عندهما وسعته، كما يدلّ على سعة معاني الكلام البليغ وتنوّع توجيهه بما يوافق قواعد اللغة ومقتضياتها .

٨- أضرب العطف والمناسبة في معنى الجملتين (الجهة الجامعة):

يقوم العطف في باب الفصل والوصل على (المناسبة) بحسب اصطلاح عبدالقاهر الجرجاني، التي قصد بها المناسبة في المعنى بين الجملتين، واصطلاح عليها السكاكي بـ(الجهة الجامعة)، وقد اشترط عبدالقاهر وجود التناسب في عطف الجمل، واشترط في عطف المفردات وجود الإشراف في الحكم الإعرابي^(١). بينما اشترط السكاكي وجود الجامع في عطف المفردات والجمل، وتحدّث عن أنواعه ودلّل عليه بشواهد أدبية^(٢). ولم يعرض عبدالقاهر الجرجاني لبيان أنواع المناسبة وصورها من حيث التسمية أو الاصطلاح، بل أشار إليها من خلال الأمثلة والشاهد .

ولبيان المغزى من الجامع أو التناسب بين جمل العطف، لابدّ من مدخل تمهيدي لبيان ما يعول عليه ربط الجمل، والذي يمكن أن نسميه مناط تعلق الجمل، فإنه مبني على المناسبة، وحين نفهم هذا المنط يمكن لنا أن نفهم سبب إيراد علماء البلاغة قضية وجوب وجود المناسبة (الجهة الجامعة) بين الجمل.

ومجرى هذا التمهيد يقوم على أنّ الجمل المعطوف بعضها على بعض ضربان: ضرب يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، فيجرى مجرى عطف المفرد على المفرد، فيكون وجه الحاجة إلى (الواو) ظاهرا، والإشراف بها في الحكم موجودا. فقولنا (مررت برجل خَلْفَهُ حسن وخُلْفَهُ قبيح)، إشراف للجملتين الثانية في حكم الأولى، والحكم كونها في موضع جرّ بأنّها صفة للنكرة، فقضية الحكم التي تبحث هنا هي الحكم الإعرابي، ومفاد تشريك الجملة الثانية مع الجملة الأولى في الحكم مقصود به أن تكون للجملتين الثانية نفس الحكم الإعرابي الذي حملته الجملة الأولى، وهذا الحكم الإعرابي قد يكون رفعا على الخبرية أو ماينزل منزلة خبر المبتدأ، أو قد يكون نصبا على المفعولية أو قد يكون حالا أو صفة. وضرب آخر منها أن تُعطف على الجملة العارفة الموضع من الإعراب جملةً أخرى، مثل: (زيد قائم وعمرو قاعد)، فالمغزى هنا غير المغزى هناك، إذ لا تشريك في الحكم بـ(الواو) بين الجملتين، فلا يصح (زيد

(١) ينظر: دلائل الإعجاز: تح هنداوي: ١٤٨-١٥٠ .

(٢) ينظر: مفتاح العلوم: زرزور: ٢٥٣ .

قائم وعمرو قاعد) حتى يكون (عمرو) بسبب من (زيد)، وحتى يكونا كالنظيرين أو النقيضين، أي يكون بينهما علاقة بحيث تسمح بالربط بين الجملتين، فتتحقق المناسبة ويتعلق أحدهما بالآخر^(١). وضرورة تحقق المناسبة بين المتعاطفين كامن في أنّ (الواو) متمحّضة للجمع ومفيدة للإشراك في الحكم لا غير، أما سائر حروف العطف فإنها تفيد مع الإشراك معنى آخر.

ولم يختلف السكاكي كثيرا عن عبدالقاهر سوى في الاصطلاح، فالعطف عنده إما قريب ويكون بغير (الواو)، إذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الإعراب، وإما بعيد ويكون بـ(الواو)، وهو المشكل عند عبدالقاهر، إذا لم يكن للمعطوف عليها محل إعرابي. والسبب في القرب والبعيد وفق المنظور البلاغي، هو اعتماد الأصول الثلاثة: الموضع الصالح من حيث الوضع، وفائدة العطف، ووجه كونه مقبولا لا مردودا. فالقريب الذي يكون بغير الواو لا إشكال في العطف بها، أما البعيد فإنّ المسوخ للعطف به وجود جهة جامعة، والجامع عند السكاكي إما عقلي أو وهمي أو خيالي^(٢). فالعطف يحتم وجود الجامع، وهما متلازمان، لاسيّما في الجمل المعطوفة بـ(الواو)، لذلك عيب على أبي تمام قوله^(٣):

لا والذي هو عالم أن النوى صير، وأنّ أبا الحسين كريم

فلا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وهذا النوع من العطف معيب ويؤخذ عليه قائله^(٤)، لذلك رأى عبدالقاهر في عطف الجملة بـ(الواو)، والتي ليس لها محل من الإعراب بأنها (مشكل)؛ لأنه يشكل من حيث المعنى ووضوحه، لأنّ مبنى الكلام البليغ على وضوح المعنى، أما السكاكي فسماه بالبعيد التعاطي، فيبدو أن السكاكي رأى أنه غير مستعمل في فصيح الكلام أو بليغه، ولهذا سماه بالبعيد التعاطي على وجه المقابلة مع القريب التعاطي، أضف إلى ذلك أنّ الجهة الجامعة سماها عبدالقاهر بالمناسبة والتعلق بين المعطوفين، أما السكاكي فسماه بالجامع، وبحسب رأيه أن صاحب علم المعاني له فضل

(١) ينظر: دلائل الإعجاز: تح هنداوي: ١٤٨-١٥٠ .

(٢) ينظر: مفتاح العلوم: زرزور: ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٣ .

(٣) ينظر: معاهد التنصيص: ١/ ٢٧٠ .

(٤) ينظر: الإيضاح: ٣/ ١٠٠ .

احتياج في التنبيه لأنواع الجامع والتيقظ لها، لاسيما النوع (الخيالي)^(١)، وهو وصف له خصوص يجمع بين المتعاطفين^(٢)، وسيأتي بيان الجهات الجامعة في موضعه.

ورأى السكاكي أن الحاجة للتعرف على الجامع وأنواعه المذكورة زائدة على غيرها من حاجات تعلم موضوعات علم المعاني، ومن لا يتنبه لهذه الأنواع، فإنه سيقع في مزلق الكلام ويبتعد كلامه عن ميدان الفصيح ويكون غير مقبول، ونلمس في كلام السكاكي دقة فهم هذه الأنواع الثلاثة حينما استعمل كلمة (تنبيه) و (تيقظ)، ومع هذا فقد جعل فهم الجامع الخيالي أكثر أهمية لكثرة استعماله ووروده في الكلام .

وتحدث السكاكي عن هذه الجهات في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع بين الجملتين، إذا اختلفتا خبرا وطلبا، أو إن اتفقتا خبرا من غير أن يكون بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جمعا من جهة العقل أو الوهم أو الخيال^(٣) .

ولما تناول عبدالقاهر المناسبة بين الجمل، تكلم عن الجمل المعطوفة بطريق الشرح، من غير اصطلاح أو تحديد للمفهوم، كاشتراطه المناسبة للعطف بين الجمل، يجعل المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، وأن يكون الخبر عن الثاني كالشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول. فلم يجز (زيد طويل القامة وعمرو شاعر)، لعدم المشاكلة بين طول القامة وبين الشعر، وأجاز: (زيد كاتب وعمرو شاعر)، لأنّ المعنى في جملة يكون متضمنا لجملة أخرى، فيكون (زيد) و (عمر) أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة، وإذا كان المخبر عنه في الجملتين واحدا كقولنا: (هو يقول ويفعل، ويضمر وينفع) ازداد معنى الجمع في (الواو) قوة وظهورا، وإذا وقع الفعلان في الصلّة، ازداد الاشتباك والاقتران، مثل: (العجب من أتى أحسنت وأسأت) و (يكفيك ما قلت وسمعت)، فلا يشته على عاقل أن المعنى على جعل الفعلين في حكم فعل واحد^(٤).

أما السكاكي فضبط المفاهيم بالاصطلاح والتقسيم، وحصر الجامع في العقلي والوهمي والخيالي. واستوعب هذه المفاهيم في إطار اصطلاحات ميّز بينها وأدرجها ضمن الجهات المعروفة.

والجامع العقلي عند السكاكي هو "أن يكون بينهما اتحاد في تصور، مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما، أو تماثل هناك، فإن العقل بتجريده المثلين

(١) ينظر: مفتاح العلوم: زررور: ٢٥٦ .

(٢) ينظر: شرح مواهب الفتاح: ١ / ٥٥٧ .

(٣) ينظر: مفتاح العلوم: زررور: ٢٥٣ .

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز هنداوي: ١٥٠-١٥١ .

عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين، أو يضايف كالذي بين العلة والمعلول والسبب والمسبب أو السفل والعلو والأقل والأكثر، فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن^(١). وظاهر عبارة السكاكي مشعر أن الجامع بين الجملتين يكفي في واحد مما ذكر من الاتحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما؛ كالحال والتمييز والمجورور، وقد نقد القرويني السكاكي معترضاً عليه بأن الاتحاد في الخبر منقوض أو سهو^(٢)، فإن السكاكي نفسه ذكر في مواضع أخرى امتناع الوصل فيما كان خبر الجملتين متحداً، مثل: (خاتمي ضيق وخفي ضيق)، لنبو المقام عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف؛ فيختار القطع^(٣). وقد يكون كلام السكاكي في بيان الجامع في الجملة، لا في بيان القدر الكافي بين الجملتين؛ لأن مراده أن الاتحاد في واحد منها كاف حيث يقصد الاجتماع فيه بالذات^(٤). لذلك فإن مجرد وجود الجامع لا يكفي للعطف، بل لابد أن يكون الجامع باعتبارهما جميعاً^(٥).

ويدخل في الجامع العقلي (الاتحاد والتماثل والتضايف)، فأما مثال (الاتحاد في تصور) فكقولنا: (خالد يكتب ويشعر) و(يكتب خالد وزيد). وأما التماثلان، فالمراد منه أن يكون في وصف له نوع اختصاص بالمسند إليه أو المسند أو القيد^(٦). كقولنا: (زيد شاعر وعمرو كاتب)، إذا كان (زيد) و (عمرو) نظيرين أو أخوين، كما نص عليه عبدالقاهر الجرجاني أيضاً، فلا يحسن إلا إذا كان بينهما مناسبة لها نوع اختصاص بهما كالأخوة وما شاكله. والتماثل إنما يكون بين (زيد) و (عمرو) في الحقيقة الإنسانية، والعقل يجمع التماثلين، لأن العقل شأنه إدراك الكليات، وهذا ظاهر كلام السكاكي، لأن الحقيقة عنده النوع، لا وصف خاص وحده، والاتحاد في الحقيقة وحده قد يكفي أن يكون جامعا أحياناً، وقد لا يكفي فيحتاج إلى وصف زائد^(٧).

وأما المتضايفان، فلا يتعقل أحدهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر، ك(الأبوة مع البنوة)، و(العلو مع السفل)، و (الأقل مع الأكثر) و(العلة والمعلول)، إذ يظهر المتضايفان بنحو العلة

(١) مفتاح العلوم: زرزور: ٢٥٣ .

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٣ / ١٣٣ .

(٣) ينظر: مفتاح العلوم: زرزور: ٢٧٠ .

(٤) ينظر: الإيضاح: ٣ / ١٣٤ .

(٥) ينظر: المطول: ٤٦٢ .

(٦) ينظر: علوم البلاغة للمراعي: ١٦٥ .

(٧) ينظر شرح مواهب الفتاح: ٦١٧/١-٦١٨ .

والمعلول والسبب والمسبب. ومن أمثله كأن نقول (قام زيد وقعد عمرو). وقد علل علماء البلاغة سبب تسمية مثل هذا النوع بالجامع العقلي، فقال ابن يعقوب المغربي: "إنما سمي جمع الاتحاد والتماثل والتضاييف عقليا؛ لأنّ العقل يدرك الأمور على حقيقتها ويثبتها على مقتضاها، والجمع بهذه محقق في نفس الأمر، لا يبطله التأمل"^(١).

وعرّف السكاكي الجامع الوهمي بأن "يكون بين تصوراتهما شبه تماثل، نحو أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة، فإنّ الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثليين"^(٢). فالوهم يبرز الطرفين كأنهما مثلان، إذ يسبق إليه أنهما نوع واحد، بخلاف العقل فإنه يدرك أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد هو اللون. ومثال الوهمي قول الشاعر^(٣):

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحق والقمر

وقد حسن الجمع بين الشمس وأبي إسحق والقمر^(٤). فهذه الثلاثة عند التأمل متباينة كما يقتضيها العقل، ولكن الوهم يحتال فيخرجها مخرج المتماثل، فالشمس كوكب نهاري مضيء، والقمر كوكب ليلي مقتبس نوره من الشمس، وأبو إسحق المعتصم فقد مدحه الشاعر بأن نفعه قد عمّ الأرجاء وأضاءها كما أضاءت الشمس والقمر الدنيا، فالمناسبة متحصلة من الانتقال بالنور لذلك جاز الجمع بين الثلاثة^(٥).

أو يكون الجامع الوهمي بين الجملتين لما فيهما من تقابل أو تضاد بالذات بين أمرين وجوديين بينهما غاية الخلاف، ويتعاقبان على محل واحد، كالسواد والبياض، والهمس والجهارة، والإيمان والكفر. أو تضاد بالعرض كالأسود والأبيض؛ لأنهما ليسا ضدين لذاتهما؛ لعدم تعاقبهما على محل واحد، بل بواسطة ما يشتملان عليه من سواد وبياض. أو شبه تضاد، فإن بينهما غاية الخلاف ارتفاعا وانخفاضا، كالأرض والسماء، والأول والثاني، والسهل والجبل، بحيث لا يتعاقبان على محل واحد، كالتضاد بالذات، ولا على ما يشمله كالتضاد بالعرض. فإنّ الوهم ينزل المتضادين والشبهين بهما؛ منزلة المتضاييفين، فيجتهد في الجمع

(١) شرح مواهب الفتاح: ١/ ٦١٨ .

(٢) مفتاح العلوم: زرزور: ٢٥٣-٢٥٤ .

(٣) ينظر: زهر الآداب: ٣/ ٧٠٣ :: ومعاهد التنصيص: ١/ ٢١٥ .

(٤) ينظر: مفتاح العلوم: زرزور: ٢٥٤ .

(٥) ينظر: شرح مواهب الفتاح: ١/ ٦٢٠ .

بينهما في الذهن، لذلك كان "الضد أقرب حضوراً بالبال عند حضور مقابله"^(١). وإلا فإنّ العقل يدرك الفرق في السواد والبياض، أو في الأرض والسماء .

ويجدر التنويه إلى أنّ عبدالقاهر لم يسمّ الجامع كما سماه السكاكي، بل أشار إلى ما ينبغي أن يضم في العقول وينعقد عن طريق الشرح والتمثيل، مثل (هو يضمر وينفع) و (زيد قائم وعمرو قاعد) و (زيد كاتب وعمرو شاعر)، فنّبّه من خلال الأمثلة على الاتحاد في التصور والتضاييف والتمائل، بخلاف النقيض أو التضاد الذي كانت إشارته إليه ظاهرة^(٢). وأما السكاكي إنما فصلّ القول في الجهات بسبب العقلية المنهجية التي اعتمدها في التقسيم والاصطلاح، فكان بصدد وضع قواعد للبلاغة، فأصاب المحز في أغلب قضاياها واستوعب أصول العلم، وأفاد منه جلّ الذين جاؤوا بعده .

وعرّف السكاكي الجامع الخيالي بـ"أن يكون بين تصورهما تقارن في الخيال سابق لأسباب مؤدية إلى ذلك، فإن جميع ما يثبت في الخيال مما يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتأدى إليه ويتكرر لديه"^(٣). فتجتمع فيه صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس^(٤). فالجامع الخيالي يقتضي اجتماع أمرين في مستودع الذهن والخيال قبل العطف؛ لأسباب مختلفة باختلاف المتكلمين، ثم تقارنها في الخارج لتلازمها، كصناعة خاصة، أو عرف عام كـ(السيف والرمح والدرع) في خيال الفارس، و(القلم والمحبرة والقرطاس) في خيال الكاتب، و(السبورة والدرس والمدرس) في خيال التلميذ. وينظرة عابرة في قوله تعالى {أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ}^(٥). لا يمكن التماس مناسبة بين الإبل والسماء، وبينها وبين الجبال والأرض بحسب الظاهر، ولكنه أسلوب حكيم في غاية البلاغة؛ لأنه لما كان الخطاب مع العرب، وليس في تخيلاتهم إلا الإبل، لأنها رأس المنافع عندهم، فقد انصرفت عنايتهم إليها، ولا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب، فالأرض لرعيها والسماء لسقيها، وهو سبب تقلب وجوههم في السماء طمعا في المطر، للاتقاء من الجوع، أما المأوى واتقاء العراء والتحصن من الحوادث فكانت الجبال بمنزلة الحصن لهم، فجاء إيراد الكلام على طبق ما في تخيلاتهم. فإذا

(١) ينظر: شرح مواهب الفتاح: ١/ ٥٥٧ .

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز هنداوي: ١٤٩-١٥٠ .

(٣) مفتاح العلوم: زرزور: ٢٥٤ .

(٤) ينظر: المطول: ٤٥٦ .

(٥) سورة الغاشية، الآية: ١٧-٢٠ .

نظر البدوي في خياله وجد صورة هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور^(١). قال ابن عاشور: "وقد عدت أشياء أربعة هي من الناظرين عن كتب لا تغيب عن أنظارهم، وعُطف بعضها على بعض، فكان اشتراكها في مرآهم جهة جامعة بينها بالنسبة إليهم، فإنهم المقصودون بهذا الإنكار والتوبيخ"^(٢).

وبما أن الجامع وصف يقرب بين شيئين، فلا بد من القول إن عموم تلك الجهات يقتضي الجمع بين الجملتين، باعتبار "المسند إليه في هذه والمسند إليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعاً"^(٣). فيصح العطف إذا كان بين المسند والمسند إليه في الجملتين جميعاً جهة جامعة^(٤). كقولنا: (يكتب خالد الرسائل وينظم الشعر) للاتحاد في المسند إليه، و(يبيع خالد ويشترى) للتضاد والاتحاد في المخبر عنه، وقولنا: (خالد شاعر وأحمد كاتب) للتظهيرين، و(خالد بخيل وعمرو كريم) إذا كان بينهما مناسبة، كأن يكونا أخوين أو نظيرين، بخلاف قولك: (خالد سائق سيارة وأحمد طبيب أسنان) إذا لم يكن بينهما مناسبة خاصة، كصدافة معلومة بين المسند إليهما أو عداوة أو أخوة أو علم أو إمارة أو شجاعة ونحو ذلك، وإلا لم يصح العطف. فإذا لم يكن بين المسندين علاقة، لم يصح الكلام، كقولنا: (خالد بخيل وأحمد سائق)، فهذا الكلام لا يصح البتة وإن كان بين المسند إليه في الجملتين مناسبة^(٥)، لعدم وجود مناسبة في المسند، وهما البخل وسوق السيارة .

٩- (أي) بين كونها أداة عطف أو لا:

ومما وقع الخلاف فيه بين العالمين اعتبار (أي) عاطفة أو لا، فلم يشر عبدالقاهر إلى (أي) عند ذكره حروف العطف المقتضية للوصل، فلم يُعد (أي) من أدوات العطف كما هو واضح في كتبه، وقد رجعت إلى المقتصد في شرح الإيضاح فلم أجد ذكراً لـ(أي) في حروف العطف، وأما السكاكي فقد ذكر (أي) في أثناء حديثه عن عطف الجمل فقال: "وأنت إذا أتقنت معاني (الفاء) و (ثم) و (حتى) و (لا) و (بل) و (لكن) و (أو) و (أم) و (أما) و (أي) على قولي، حصلت لك الثلاثة، لدلالة كل منها على معنى محصل مستدع من الجمل"^(٦).

(١) ينظر: مفتاح العلوم: زررور: ٢٥٧ : والبرهان في علوم القرآن: ١ / ٤٥ : وتفسير التحرير والتنوير: ٣٠ / ٣٠٤-٣٠٥ .

(٢) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ٣٠ / ٣٠٤ .

(٣) الإيضاح: ٣ / ١٣٢ .

(٤) ينظر: شرح مواهب الفتاح: ١ / ٦٠٩ .

(٥) ينظر: الإيضاح: ٣ / ١٣٢-١٣٣ .

(٦) ينظر: مفتاح العلوم زررور: ٢٤٩ .

وكلامه: (-أي- على قولي) يفهم أن اعتبار (أي) من العطف هو من اختياراته النحوية التي خالف بها جمهور النحاة، ولعله كان يرى نفسه من أهل الاجتهاد في العربية، ويحقّ له أن يكون كذلك، وربما يكون قد تأثر في ذلك بالكوفيين، فلم يقل بوقوع (أي) عاطفة أحد من البلاغيين الذين كانوا يتبعون النحاة في عدّ الحروف والأدوات، وإنما أثبت (أي) عاطفة بعض الكوفيين، ولعل السكاكي تبعهم، والمرجح أنه للتفسير^(١). واختيار السكاكي في (أي) قد أثبتته في مفتاح العلوم في القسم الثاني الذي ضمنه (علم النحو) إذ قال: "فأي للتفسير في العطف عندي كنحو: جاءني أخوك أي زيد، ورأيت أخاك أي زيدا ومررت بأخيك أي زيد"^(٢).

ومن جعل (أي) عاطفة مثل لها بنحو: (مررت بغضنفر أي أسد) و (نهيتك عن الونى أي الفتور)، فيكون ما بعد (أي) أجلى مما قبلها؛ لأنّ وظيفة التفسير هي التوضيح، وذهب (ابن مالك) إلى أن (أي) حرف تفسير لا عطف، واستدل بأنّ جعلها حرف عطف يستلزم مخالفة النظائر من وجهين:

أحدهما: أن حق حرف العطف المعطوف به في غير توكيد أن يكون ما بعده مباينا لما قبله، نحو: مررت بزيد وعمرو، وما بعد (أي) بخلاف ذلك .

وثانيهما: أن حق حرف العطف المعطوف به غير صفة ألا يطرد حذفه، و (أي) بخلاف ذلك، فلّك في: (مررت بغضنفر أي أسد) أن تقول: (مررت بغضنفر أسد)، ويستغنى عن (أي) مطردا، ولا يجوز ذلك في شيء من المعطوفات، لذا فإنّ القول بأنّ (أي) حرف عطف مردود^(٣)، وقد ذكرنا أن السكاكي خالف في عدّ (أي) من حروف العطف جمهور النحاة؛ لأنّ (الرضي) ذكر أن وقوع (أي) عاطفة، هو قول مخالف لأكثر النحاة، فإنّ الجمهور يعدّها مفسرة وما بعدها عطف بيان لا نسق^(٤).

١٠- الحال وتعلقها بالفصل والوصل:

يبدو أنّ البحث في الفصل والوصل يجر الحديث لزاما إلى تتبع ما يستوجب البحث عنه من مسائل (الحال) وأنواعها، لاسيما النوع الخاص بالجملة لا المفرد، باعتبار أنّ (الواو) داخلة في بعض السياقات المستعملة فيها، وبما أنّ شأن البحث ههنا رصد المختلف من حيثيات قضايا الحال بين عبدالقاهر والسكاكي، فمن البداهة القول ابتداء بأنّ العقلية المنهجية

(١) ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٢١٨ .

(٢) مفتاح العلوم زرزور: ١٤٨ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٤٧ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٨٩ .

لدى عبدالقاهر الجرجاني اقتضت تقديم موضوع (الحال) على موضوع الفصل والوصل^(١)، فذكر قبل الحال باب (الفروق في الخبر)، والحال قسم من الأخبار، وهو متمم لفروق الخبر، كما أن ذكر الحال مدخل مهّد به لباب الفصل والوصل ليتيسر تناوله واستيعابه، بخلاف السكاكي الذي أّخر الكلام في (الحال) إلى أن أنهى الكلام في الفصل والوصل^(٢)، وقد علّل التفتراني ذلك التأخير؛ لكون الحال كالذيل والتذييب للفصل والوصل ومتممة للباب، فجاءت ملحقة به^(٣). لذلك كان للحال اعتباران، اعتبار أنها خبر فلاحقت بالكلام على الأخبار، واعتبار أنها إذا جاءت جملة فلا بد ربطها بما قبلها فتكون ملحقة بباب الفصل والوصل.

وقام عبدالقاهر باستقراء مسائل الحال وأكثر من الأمثلة والشواهد، وأسهب في الشرح والتحليل ليكون عوناً للقارئ ومستنداً، ويبدو ذلك جلياً في كلامه إذ قال: "وأول ما ينبغي أن يضبط من أمرها أنها تجيء تارة مع (الواو) وأخرى بغير (الواو)، فمثال مجيئها مع الواو قولنا: (أتاني وعليه ثوب ديباج)، و (رأيتُه وعلى كتفه سيف)، و (لقيت الأمير والجند حواليه)، و (جاعني زيد وهو متقلّد سيفه)، ومثال مجيئها بغير (الواو): (جاعني زيد يسعى غلامه بين يديه) و (أتاني عمرو يقود فرسه)"^(٤). وكلامه واضح أن الجملة الحالية قد تأتي اسمية وقد تأتي فعلية، فالجملة الاسمية تأتي مع (الواو) غالباً، نحو: (جاعني زيد وعمرو أمامه)، فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال، لم يصلح بغير (الواو) البتة، مثل: (جاعني زيد وهو راكب). وإن كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفاً، ثم كان قد قدّم على المبتدأ، مثل: (عليه سيف)؛ كثر أن يجيء بغير (واو). وقد يجيء ترك (الواو) فيما ليس الخبر فيه كذلك، ولكنه لا يكثر، فمن ذلك قولنا: (كلّمته فوه إلى فيّ) و (رجع عوده على بدئه). أما الفعلية (والفعل مضارع غير منفي) فلا تكاد تجيء مع (الواو)، نحو: (جاعني زيد يسعى غلامه بين يديه)"^(٥).

وقد استوعب عبدالقاهر أصول البحث عن الحال ودخول الواو على الجملة الحالية، وبيّن مسوغات دخولها عليها أو امتناعها، باعتبار أنّ الخبر قسمان: خبر هو جزء من الجملة، لا تتم الفائدة دونه. وخبر ليس بجزء من الجملة، فالأول: ك(المنطلق) في (زيد منطلق)، و(خرج) في (خرج زيد). والثاني: هو الحال مثل: (جاعني زيد راكباً)، وذلك لأنّ الحال خبر في

(١) ينظر: دلائل الإعجاز هنداوي: ١٣٦ .

(٢) ينظر: مفتاح العلوم هنداوي: ٣٨٣ .

(٣) ينظر: المطول: ٤٦٤ .

(٤) دلائل الإعجاز هنداوي: ١٣٦ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٦-١٣٧-١٣٨ .

الحقيقة، يُثبت بها المعنى لذي الحال كما يثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل. إلا أن الفرق هو الزيادة في معنى الإخبار ببيان الهيئة في المجيء. فالجملة الواقعة حالا إذا امتعت عن (الواو) فذاك لاعتماد الفعلية فيها، أما الجملة المقتضية لـ(الواو) فلأنها مستأنف بها خبراً^(١).

فسعى عبدالقاهر من خلال الشاهد وصف الظواهر البلاغية وتحليلها بعيداً عن المعايير الصارمة، لتثبيت مفاهيم موصولة بالبلاغة، بخلاف السكاكي الذي استأنف حديثه في الحال والجملة الحالية بتقرير قواعد للموضوع فقال: "الكلام في ذلك مستدع تمهيد قاعدة، وهي أن الحال نوعان: حال بالإطلاق وحال تسمى مؤكدة"^(٢). أي حال منتقلة وأخرى غير منتقلة^(٣). فاستهلّ كلامه بتمهيد قاعدة، ثم التقسيم فالاصطلاح، لأنّ الضبط والتحديد كانا من أبرز مقتضيات البحث المنهجي لدى السكاكي، ويتجلى ذلك أكثر في بيانه لمسوغات دخول (الواو) في الجملة الحالية أو عدم دخولها، إذ قال: "وإذا تمهّد هذا فنقول الضابط فيما نحن بصدده هو أن الجملة متى كانت واردة على أصل الحال، وذلك أن تكون فعلية لا اسمية، لأن الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت وعلى نهجها أيضاً بأن تكون مثبتة، فالوجه: ترك (الواو) جرياً على موجب الحال، نحو: (جاعني زيد يسرع). ومتى لم تكن واردة على أصل الحال، وذلك أن تكون اسمية في الحال غير المؤكدة فالوجه (الواو)، نحو: (جاعني زيد وعمرو أمامه)"^(٤). فالاعتبار في ترك (الواو) عائد إلى (أصل الحال) في الجملة الحالية.

١١ - محسنات الوصل:

لم يعرض عبدالقاهر الجرجاني لمحسنات الوصل، بخلاف السكاكي الذي ختم حديثه عن الفصل والوصل ببيان لبعض محسنات الوصل ودلّل عليها، وذلك من تناسب الجملتين في الاسمية أو الفعلية بما يلائم المقام، فإذا كان المراد من الأخبار مجرد نسبة الخبر إلى المخبر عنه، من غير التعرض لقيّد زائد كالتجدد والثبوت، لزم مراعاة ذلك، مثل: (قام زيد وقعد عمرو) أو (زيد قائم وعمرو قاعد). ولا يجوز (قام زيد وعمرو قاعد) أو (قام زيد وعمرو قعد)

(١) ينظر: دلائل الإعجاز هنداوي: ١٤٣.

(٢) مفتاح العلوم زرزور: ٢٧٣.

(٣) ينظر: المطول: ٤٦٤.

(٤) مفتاح العلوم زرزور: ٢٧٤.

وما شاكلهما. أما إذا أريد التجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى، كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين، ثم قام زيد دون عمرو وجب القول: (قام زيد وعمرو قاعد بعد)^(١).

ولا تحصل المناسبة إذا جاءت الجملة الثانية فعلية صرفة نحو: (زيد قام وقعد عمرو)، وأما نحو: (زيد قام وعمرو أكرمته)، فإن في رفع (عمرو) عطف للجملة على الجملة الاسمية، وفي نصب (عمرو) بتقدير الفعل، فإنَّ العطف على الجملة الفعلية التي هي خبر المبتدأ، والضمير محذوف أي: (وأكرمت عمرا عنده). فالمعطوف عليه في الوجهين: (زيد قام)، لأنها ذات وجهين، فالرفع بالنظر إلى اسميتها، والنصب بالنظر إلى فعليتها، واختلاف الإعرابين باختلاف الاعتبارين، وبهذا تحصل المناسبة^(٢).

١٢- الاختلاف في توظيف الشاهد:

يمثل الشاهد أساسا للمعرفة، ودليلا توطد به القاعدة، فله الأثر المحوري في المباحث الاستدلالية، لذلك لا تجد علما من علوم اللغة لاسيما النحو والبلاغة؛ إلا وقد اتخذ منه سبيلا لتوثيق حكم أو تقرير مسألة، وإذا ما أمعن النظر في كتابي عبدالقاهر الجرجاني وكذلك المفتاح للسكاكي يجد الناظر زخما من الشواهد يزخر بها الكتب الثلاثة، وليس هذا فحسب؛ بل اللافت أيضا وفرة التحليلات العلمية المعتمدة ومعاينتها لتقويم الأفكار وتعظيم الآراء ومعالجتها وفق المعايير اللغوية الصارمة. وإذا كان السكاكي قد اعتمد في معظم الشواهد على ما جاء عند عبدالقاهر، إلا أنه قد اختلف معه أحيانا في توظيف الشاهد وأحيانا أخرى في التحليل أو التعليل، اختلافا أثر في منهجية البحث ومساره، كما سيأتي بيان ذلك .

أ/ الشاهد بين الاستئناف والانتقاع خبرا وطلبا :
وذلك مثل قول البيهقي^(٣):

مَلَكْتَهُ حَبْلِي، وَلَكِنَّهُ أَلْقَاهُ مِنْ زَهْدٍ عَلَى غَارِبِي

وَقَالَ إِنِّي فِي الْهُوَى كَاذِبٌ أَنْتَقَمَ اللَّهُ مِنَ الْكَاذِبِ

فقد استدل عبدالقاهر الجرجاني بهذا البيت في حديثه عن الاستئناف وقال "ومن اللطيف في الاستئناف، على معنى جعل الكلام جواباً في التقدير، قول البيهقي: وقال إنني في الهوى... استأنف قوله (انتقم الله من الكاذب)، لأنه جعل نفسه كأنه يجيبُ سائلاً قال له: "قما

(١) ينظر: مفتاح العلوم زرزور : ٢٧١-٢٧٢ .

(٢) ينظر: المطول: ٤٦٣ .

(٣) ينظر: معاهد التنصيص: ١/ ٢٧٢ .

تقول فيما اتَّهَمَكَ به مِن أَتَّكَ كاذِبٌ؟، فقال: أقول: (انتقمَ اللهُ مِنَ الكاذِبِ)^(١). فاستأنف وأخرج الكلام مخرج جواب لسؤال سائل بتقدير (قلت)^(٢). أما السكاكي فذكر الشاهد وأدرجه ضمن أمثلة الانقطاع لاختلاف الجملتين خبرا وإنشاء بما يقتضي الفصل، لأن الجملة الأولى في الشاهد خبر، والثانية في نحو (انتقم) طلب أريد بها الدعاء^(٣).

ب/ التأكيد والاستئناف في الشاهد:

كقول الشاعر^(٤):

زعم العواذل أن ناقة جندب بجنوب خبت عزيت وأجمت
كذب العواذل لو رأين مناخنا بالقادسية قلن: ليجّ وذلت

قال عبدالقاهر "وقد زاد هذا أمر القطع والاستئناف وتقدير الجواب، تأكيدا بأن وضع الظاهر موضع المضمّر، فقال: (كذب العواذل)، ولم يقل (كذبن)، وذلك أنه لما أعاد ذكر (العواذل) ظاهرا، كان ذلك أبين وأقوى، لكونه كلاما مستأنفا من حيث وضعه وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله، وأتى به مأتى ما ليس قبله كلام"^(٥).

أما السكاكي فقال: "فصل (كذب العواذل) فلم يعطفه؛ ليقع جوابا لسؤال اقتضاه الحال عند شكواه عن النساء العاذلات بقوله: (زعم العواذل) أنه كان كيت وكيت، وهو (هل كذب العواذل في ذلك أم صدقن)"^(٦).

فالسكاكي لم يشر إلا إلى الاستئناف والسؤال المفهوم من مقتضى الحال، أما عبدالقاهر فأشار إلى الاستئناف، ثم أضاف أنّ وضع الظاهر موضع المضمّر قد زاد أمر القطع وتقدير الجواب تأكيدا فقال: (كذب العواذل)، ولم يقل (كذبن)، وذلك أنه لما أعاد ذكر (العواذل) ظاهرا، كان ذلك أبين وأقوى، فيكون عبدالقاهر في معالجته للاستئناف عالج معه التأكيد وأثره في تقوية الكلام وإبانتته.

ج/ الإسهاب في التحليل وحالات إظهار السؤال :

(١) دلائل الإعجاز تح: شاكر: ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) الاستئناف البياني هو: "ما كان واقعا في جواب سؤال مقدر" (شرح نظم قواعد الإعراب: ٦/٩).

(٣) ينظر: مفتاح العلوم زررور: ٢٦٩.

(٤) ينظر: شرح ديوان الحماسة: ٢٢٤ : ومعاهد التنصيص: ١ / ٢٨١.

(٥) دلائل الإعجاز هنداوي: ١٥٧.

(٦) مفتاح العلوم زررور: ٢٦٣-٢٦٤.

كما في قول الشاعر^(١):

وما عفت الرياح له محلا عفاه من حدا بهم وساقا

تحدّث عبدالقاهر الجرجاني في هذا الشاهد عن الاستتفاف كما فعل السكاكي فيما بعد، فقال عبدالقاهر: "لما نفى أن يكون الذي يرى به من الدروس والعفاء من الرياح، وأن تكون التي فعلت ذلك، وكان في العادة إذا نفي الفعل الموجود الحاصل عن واحد فقيل: (لم يفعله فلان)، أن يقال: (فمن فعله؟)، قدّر كأنّ قائلنا قال: (قد زعمت أن الرياح لم تعف له محلاً، فما عفاه إذن؟)، فقال مجيباً له: (عفاه من حدا بهم وساقا)"^(٢). أما السكاكي فذكر في الاستتفاف شرحاً مختصراً مفاده: "حين قال في محل معفو ما عفته الرياح، كان موضع سؤال، وهو فما إذا"^(٣). فاكتفى السكاكي بهذا القدر من الشرح ولم يفصح أكثر كإفصاح عبدالقاهر، ومن يدقق النظر في كلام عبدالقاهر يجد إحساساً عميقاً عنده وهو يقرب الشواهد شرحاً وتفسيراً، فيستوفيها بالشرح التام وهو يلم شتات الموضوع، بخلاف السكاكي الذي يبدو كأنه كان على عجلة من أمره، فمرّ على المسألة مروراً سريعاً، ولكأنّ غرضاً غير التحليل قد أهمه في توظيف الشاهد؛ غير الذي كان عبدالقاهر يصبو إليه، وربما هو تحقيق القول وتقعيد الأصول.

وثمة مسألة لها أهميتها في مبحث الفصل والاستتفاف نَبّه عليها عبدالقاهر ولم يشر إليها السكاكي، يمكن عدّها من المسائل التي تفرد بها عبدالقاهر، وذلك إيماءه إلى ما يمكن إظهاره أو إضماره من السؤال، فالسؤال إذا كان ظاهراً مذكوراً، كان الأكثر أن لا يذكر الفعل في الجواب، فأما مع الإضمار فلا يجوز إلا أن يذكر الفعل. فيجوز إذا قيل: (إن كانت الرياح لم تعفه فما عفاه؟) أن نقول: (من حدا بهم وساقا)، ولا نقول: (عفاه من حدا). كما نقول في جواب من يقول: (من فعل هذا؟): زيد، ولا يجب أن نقول: (فعله زيد).

وأما إذا لم يكن السؤال مذكوراً، فلا يجوز أن يترك ذكر الفعل. فلو قلنا: (وما عفت الرياح له محلاً، من حدا بهم وساقا): وأردنا به (عفاه من حدا بهم)، ثم ترك ذكر الفعل، أحلنا، لأنه إنما يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكوراً، لأن ذكره فيه يدل على إرادته في الجواب، فإذا لم يؤت بالسؤال لم يكن العلم به سبيل^(٤).

(١) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للواحيدي: ٢١٣ .

(٢) دلائل الإعجاز هنداوي: ١٥٨-١٥٩ .

(٣) مفتاح العلوم زرزور: ٢٦٤ .

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز: هنداوي: ١٥٩ .

د/ الاختلاف في التباس المعنى أو القطع على الاستئناف:
كما في قول الشاعر^(١):

زعمتم أن إخوتكم قريش لهم إلف وليس لكم إلاف

إنَّ عبدالقاهر بيّن ترك الشاعر العطف والعدول إلى الاستئناف بأنَّ قولنا: (لهم إلف) تكذيب لدعواهم أنَّهم من قريش، فهو إذن بمنزلة (كذبتم لهم إلف، وليس لكم ذلك)، ولو قلنا: (زعمتم أنَّ إخوتكم قريش ولهم إلف وليس لكم إلاف)، لصار بمنزلة أن نقول: (زعمتم أنَّ إخوتكم قريش وكذبتم)، في أنه كان يخرج عن أن يكون موضوعا على أنه جواب سائل يقول له: (فماذا تقول في زعمهم ذلك وفي دعواهم؟). ولو أظهر (كذبتم)، لكان يجوز أن يعطف: (لهم إلف) عليه بالفاء، فيقال: (كذبتم فلهم إلف، وليس لكم ذلك). فأما الآن فلا مسأغ لدخول الفاء البتة، لأنه يصير حينئذ معطوفا بالفاء على قوله: (زعمتم أنَّ إخوتكم قريش)، وذلك يخرج إلى المحال، من حيث يصير كأنه يستشهد بقوله: (لهم إلف)، على أن هذا الزعم كان منهم، كما أنه إذا قيل: (كذبتم فلهم إلف)، كان قد استشهد بذلك على تكذيبهم^(٢).

بينما أضاف السكاكي وجها آخر، وهو أن يظن أنَّ العطف على (إخوتكم قريش) وقال: "لم يعطف (لهم إلف) خيفة أن يظن العطف على (أنَّ إخوتكم قريش)، فيفسد معنى البيت. ولك أن تقول جاء على طريق الاستئناف قوله: (لهم إلف وليس إلاف)، وذلك أنه حين أبدى إنكار زعمهم عليهم بفحوى الحال فكان مما يحرك السامعين أن يسألوا لم تنكر فصل قوله (لهم إلف) عما قبله، ليقع جوابا للسؤال الذي هو مقتضى الحال"^(٣). فيكون السكاكي قد وجّه الشعر توجيها إضافيا على توجيه عبدالقاهر؛ لئلا يلتبس العطف فيفسد المعنى .

١٣- الجمع بين مقاصد الكلام ومقتضيات الصناعة النحوية:

هذا نوع من العطف تفرّد به عبدالقاهر الجرجاني ولم يتطرق إليه السكاكي، وذلك بأنَّ يقع العطف على جملة بينها وبين التي تعطف عليها جملتان أو أكثر، كما في قول المتنبي^(٤):

تولّوا بغتة، فكان بيّنا تهيبني، ففاجأني اغتيالاً
فكان مسير عيسهم ذميلاً وسير الدّمع إثرهم انهمالاً

(١) ينظر: شرح ديوان الحماسة: ١٠١٣ :: ومعاهد التنصيص: ٢٨٢ / ١ .

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز: تح هنداوي: ١٥٧-١٥٨ .

(٣) مفتاح العلوم: زرزور: ٢٦١-٢٦٢ .

(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي: ١١٠-١١١ .

فإنَّ قوله: (فكان مسير عيسهم)، معطوف على (تولوا بغتة)، دون ما يليه من قوله: (ففاجأني)، لأنَّ العطف على ما يليه، يفسد المعنى من حيث إنه يدخل في معنى (كأن)، وذلك يؤدي إلى أن لا يكون مسير عيسهم حقيقة، ويكون متوهماً، كما كان تهيبّ البين كذلك، والسبب أنَّ الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة أخيراً، وبين المعطوف عليها الأولى، ترتبط في معناها بتلك الأولى، كما في ارتباط قوله: (فكأنَّ بينا تهيبّني)، بقوله: (تولوا بغتة). فإنَّ الثانية مسبب والأولى سبب. والمعنى: (تولوا بغتة فتوهمت أنَّ بينا تهيبّني؟) ولا شك أن هذا التوهم كان بسبب كون التوليّ بغتة، فكانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكانت منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل، مما لا يمكن إفراده عن الجملة. ثم إنَّ قوله: (فكان مسير عيسهم ذمياً)، لم يعطف وحده على ما عطف عليه، بل تناول العطف جملة البيت مربوطاً آخره بأوله؛ لأنَّ الغرض من الكلام أن يجعل توليهم بغتة، وعلى الوجه الذي توهم من أجله أن البين تهيبه، مستدعياً بكاءه، وموجبا أن ينهمل دمه، فلم يعنه أن يذكر (ذملان العيس) إلا ليذكر (هملان الدمع)، وأن يوفّق بينهما^(١).

ومما يرد على هذا الباب ويندرج ضمن هذا المفهوم البلاغي، ما تابعه عبد القاهر الجرجاني من عطف الجمل المشروطة لتكون الجملة الثالثة أو الرابعة معطوفة على جملة الشرط الأولى، ويلاحظ أنَّ عبدالقاهر قد عقد هذا الفصل لبيان التوهم الذي قد يحصل في عطف الجمل المتتابعة على غير ما هي له، فيقتضي فساد المعنى وذهاب المقصود؛ بل قد يستلزم عكس مقاصد الكلام، ولهذا وصف هذا الباب بأنه (مما يقلّ نظر الناس فيه) ووصفه بأنه (أصل كبير). ولعل السبب هو أن المتلقي قد لا يستوعب الجمع بين مقاصد المتكلم ومقتضيات الصناعة النحوية .

قال الشيخ عبدالقاهر: "هذا فنٌّ من القول خاصّ دقيق. اعلم أنَّ مما يقلّ نظر الناس فيه من أمر (العطف) أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان"^(٢). وخير أنيس في الكلام مثال، فقد ذكر الجرجاني تمثيلاً لهذه القضية البلاغية في قوله تعالى: {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا}^(٣). فمقتضى الصناعة النحوية يوجب أن يكون (فقد احتمل بهتانا وإثماً مبيناً)؛ جزءاً لمجموع الشرط المكون من جملتين: (ومن يكسب خطيئة أو إثماً) و

(١) ينظر: دلائل الإعجاز هنداوي: ١٦٢-١٦٣ .

(٢) المصدر نفسه: ١٦١ .

(٣) سورة النساء، الآية: ١١٢ .

ثم يرم به بريئاً). لأنه لو كان لنا شرطان؛ لاقتضى جزائين. وليس لنا إلا جزء واحد، فدلّ هذا على أنّ الصناعة النحوية تقتضي أن يكون الجزء لمجموع الشرطين، وكأنّ الشرطين شيء واحد من حيث المفهوم الكلي .

ومقتضى مقاصد الكلام نبة عليه عبدالقاهر الجرجاني بقوله "ثم إنا نعلم من طريق المعنى، أنّ الجزء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين، أمر يتعلق إيجابه لمجموع ما حصل من الجملتين، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد، ولا لرمي البريء بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق، بل لرمي الإنسان البريء بخطيئة أو إثم كان من الرامي، وكذلك الحكم أبداً"^(١). فالجزء المقصود في النص القرآني معلق بمجموع الشرطين لا بأحدهما. ومثله قوله تعالى: لَوْ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ"^(٢). فلا يمكن أن يتم الكلام في بلاغة هذا الباب إلا بمراعاة مقتضى الصناعة النحوية ومقاصد الكلام.

(١) دلائل الإعجاز هنداوي: ١٦٣ .

(٢) سورة النساء، الآية: ١٠٠ .

النتائج

١- الجمل إما أن تكون مفصولة أو موصولة، فالمفصولة هي التي تقتضي عدم المغايرة، وهي تنافي المعايير اللغوية، إذ لا يصح عطف الشيء على نفسه، وإما أن تكون الجمل موصولة، فتكون الجملة الثانية غير الأولى، فتقتضي التغاير؛ لذلك كان العطف بين الجمل أو تركه متعلقاً بالنظر إلى جهات ثلاث ليكون العطف صحيحاً، وهذه الجهات هي: معرفة الموضع الصالح، ومعرفة الفائدة من العطف، ومعرفة وجه كون العطف مقبولاً حسب قواعد النحو وضوابطه لا مردوداً. وهذا ما بينه عبدالقاهر من خلال الأمثلة الكثيرة التي تناولها شرحاً وتحليلاً، كما قام السكاكي فيما بعد بالتأسيس لهذه الجهات والتأصيل لها توضيحاً وتبييناً .

٢- يعتمد مبحث الفصل والوصل على أدوات، وهذه الأدوات روابط تصل الجملة الثانية بالأولى للعلاقة بينهما، وقد تحدّث عبدالقاهر الجرجاني عن العطف وأسهب الكلام في حروف العطف وذكر أشهر تلك الحروف، ولم يستوعب كلها فذكر: (الواو) و (الفاء) و (ثم) و (أو)، أما سائر حروف العطف فأشار إليها في بيان ما يعرض من الإشكال في باب العطف، وذلك حين تعطف بـ(الواو) على الجملة العارضة الموضع من الإعراب جملة أخرى، أما العطف بغير (الواو)، فلا إشكال في العطف به؛ لإفادته معانٍ أخرى فضلاً عن معنى التشريك. فيما زاد السكاكي (حتى) و (لا) و (بل) و (لكن) و (أم) و (إمّا) و (أي)، ولم يتحدّث عن معانيها، بل قصر بحث الوصل على العطف بالواو فقط، وعلل بأنّ العطف بغير (الواو) موجب لحصول فائدة تغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين، والفائدة تكمن في معاني تلك الحروف، بخلاف العطف بالواو، فليس فيه إلا مجرد الاشتراك؛ لأنّ الجمع بـ(الواو) إنما استوجب مناسبة وجهة جامعة لئلا يُسوِّغ الجمع بين الضب والنون، وبين الخفّ والخاتم، فهذا شرط في كون العطف بـ(الواو) في المفرد مقبولاً.

والإشكالية التي تعترض باب الفصل والوصل متمثلة في استعمال حرف العطف (الواو)، فهو أساس هذا الباب إلا أنه تعوزه الدقة واللطافة في التوظيف، وعلى هذا الاعتبار نكون أمام إشكالية في استعمال (الواو)، ولمعالجة المعضلة يلزم من العطف به وجود مشاكلة ومقاربة دلالية بين الجمل المعطوفة، لذلك استعمل عبدالقاهر مصطلح (المناسبة) للتوصل إلى العطف بالواو، بينما سمي عند السكاكي بـ(بالجهة الجامعة)، وهذه المناسبة أو الجهة الجامعة تلازم الجمل المعطوفة حين إيراد العطف بالواو، أما مع غير الواو فلا لزوم للجامع.

ثم إن عبدالقاهر أشار إلى المناسبات بين الجمل بالشرح من غير تسمية الجهات وأنواعها، بخلاف السكاكي الذي سمى كل نوع من أنواع الجهات، فذكر التضاد والتضاييف والجامع الوهمي والخيالي والعقلي.

٣- يقوم مبحث الفصل والوصل على المعنى، أي إنّ الأساس المعتمد في العطف أو تركه والمرجع في ذلك هو المعنى، إذ يلزم من عطف الجمل أو ترك العطف؛ معرفة مواقعه في الجمل واختيار ما يناسب المقام من معنى، وليس أي معنى وإلا فسد التركيب والتبس أمر المعنى، لذلك نجد عبدالقاهر قد أثار في أثناء كلامه عن الفصل والوصل مصطلح (الأجنبي)، لكي تُعامل الجملتان معاملة الفصل بأجنبي. وإنما اقتضى الفصل للمقام ومقاصد الخطاب وصحة الدلالة. أما السكاكي فلما تكلم عن القطع استعمل مصطلح (الاحتياط)، ووظفه احترازاً عن اللبس، والسكاكي بهذا المصطلح وصف الجملة المفصولة عن سابقتها بالنظر إلى مناط الفصل والسبب في وقوع اللبس، فكانت نظريته تمثل الجانب النفعي في الكلام والفائدة منه، والمغزى في الحالة المقتضية للقطع مفادها أنّ الكلام السابق له حكم لا يراد إشراكه في الثاني، فيقطع إما على وجه الاحتياط أو الوجوب، فإذا كان قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه فُصِّل لمقام الاحتياط.

ثبت المصادر

- ❖ أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ❖ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، المحقق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ❖ الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين الحنفي (٩٤٣هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان .
- ❖ أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ❖ أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩١م .
- ❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام (٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ❖ الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبدالرحمن بن عمر جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، (٧٣٩هـ)، المحقق: محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل- بيروت، الطبعة الثالثة .
- ❖ البرهان في علوم القرآن، أبو عبدالله بدرالدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى: ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- ❖ البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، د: محمد حسين أبو موسى، دار الفكر العربي - بيروت .
- ❖ بلاغة الكلمة والجملة والجمال، د: منير سلطان، منشأة المعارف بالإسكندرية - مصر .
- ❖ البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الشهير بالجاحظ، دار ومكتبة الهلال-بيروت: ١٤٢٣هـ .

- ❖ التحرير والتتوير (تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، دار التونسية للنشر - تونس: ١٩٨٤م.
- ❖ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د: عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، دار الجيل للطباعة، مصر، السعودية، ١٩٨٠م.
- ❖ الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (دراسة دلالية/ د: دلخوش جار الله حسين دزه يي، دار دجلة - عمان، الأردن: ٢٠٠٨م .
- ❖ دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي (٤٧١هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ❖ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- ❖ زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (٤٥٣هـ)، دار الجيل - بيروت .
- ❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ❖ شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م).
- ❖ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ❖ شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (٤٢١هـ)، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهرسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

- ❖ شرح ديوان المتتبي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري الشافعي (٤٦٨هـ) .
- ❖ شرح شواهد المغني، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، علق على حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ❖ شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي، أحمد السيد أحمد، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، المكتبة التوفيقية .
- ❖ شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وياين الصانع (٦٤٣هـ)، تقديم الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ❖ شرح مواهب الفتاح على تلخيص المفتاح لجلال الدين القزويني، تح: عبدالحميد هندأوي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠٦م، لابن يعقوب المغربي.
- ❖ الصناعتين، لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري (٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية-بيروت، ١٤١٩هـ .
- ❖ الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي الحسيني العلوي(٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ .
- ❖ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي أبو حامد بهاء الدين السبكي (٧٧٣هـ)، المحقق الدكتور عبدالحميد هندأوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م .
- ❖ علوم البلاغة البيان المعاني البديع، أحمد بن مصطفى المراغي (١٣٧١هـ).
- ❖ الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلاي بن عبد الله الدمشقي العلاتي (٧٦١هـ)، المحقق: حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .
- ❖ اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة: د: عباس صادق الوهاب، مراجعة:د: يوثيل يوسف عزيز، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد: ١٩٨٧م .
- ❖ الملحمة في شرح الملحمة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي أبو عبد الله المعروف بابن الصائغ (٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م .

- ❖ المستوفى في النحو، لكمال الدين أبي سعد بن علي بن مسعود بن الحكم الفرخان. تحقيق: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية- القاهرة: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
- ❖ المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني(٧٩٢هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة: ٢٠١٣م .
- ❖ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبدالرحيم بن عبدالرحمن بن أحمد أبو الفتح العباسي (٩٦٣هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، عالم الكتب - بيروت.
- ❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمدالله، دار الفكر - دمشق، الطبعة السادسة: ١٩٨٥م.
- ❖ مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (٦٢٦هـ)، ضبطه وكتبه همامه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ❖ مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي (٦٢٦هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة: ٢٠١٤م.
- ❖ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، المحقق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال- بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٣م.
- ❖ من أسرار اللغة، د: ابراهيم أنيس، الطبعة الخامسة، مكتبة الانجلو المصرية: ١٩٧٥م .
- ❖ النحو الوافي، عباس حسن (١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
- ❖ نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ.
- ❖ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخرالدين بن محمد بن عمر بن الحسين الرازي (٦٠٦هـ)، راجعه: نصرالله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر-بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠٤م .
- ❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، المحقق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.